



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

عنوان المذكرة:

العلاقة بين سعر الصرف الموازي والقدرة الشرائية

مذكرة مكملة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

تخصص: إقتصاد نقدي وبنكي

تحت إشراف:

د. نادية سحاب

من إعداد الطالبة:

■ إبتسام عياشي

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
علاوة نواري	أستاذ محاضر صنف "أ"	20 أوت 1955 سكيكدة	رئيسا
نادية سحاب	أستاذ محاضر صنف "ب"	20 أوت 1955 سكيكدة	مشرفا
سمير شرقرق	أستاذ محاضر صنف "أ"	20 أوت 1955 سكيكدة	ممتحنا

السنة الجامعية 2020-2021

شكر و عرفان

أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد وبأي شكل من الأشكال في انجاز هذا العمل

وأخص بالشكر الأستاذة الدكتورة سحاب نادية التي تفضلت بالإشراف على هذا العمل و على ماقدمته لي من معلومات ونصائح وتوجيهات

كما أتوجه بشكري وتقديري موصول لكل من قدم لي يد العون

من أجل إتمام هذه المذكرة، وأخص بالذكر الأساتذة الدكاترة الدين قدموا لي يد المساعدة ولم يخلو علي بالمعلومات والتوجيهات :

" بوالكور نور الدين " و " شرقرق سمير " و " بو الشعور شريفة "

كما اتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة الذين قبلو مناقشة هذه المذكرة

وفي الأخير أشكر كل من علمني حرفاً منذ صغري وحتى تخرجي

الإهداء

إلى منبع الأمان والحنان و عنوان العطاء أُمي الغالية أطال الله في عمرها
إلى أعز الناس على قلبي ومصدر إفتخاري و إعتزازي أبي الغالي حفظه الله من كل سوء
إلى من تقاسمو معي حلو الحياة ومرها ومن هم سندي ومن يشاركني أفراحي وأحزاني إخواني
الأعزاء عماد وليد خالد و إلى أختي الوحيدة الغالية نجاة

حفظهم الله وأنار دربهم

إلى زوجي الكريم و شريك حياتي أطال الله في عمره

إلى جميع الصديقات والاهل والاقارب

والدين هم في قلبي ولم يسعهم قلبي



المخلص:

تعاني الجزائر وكغيرها من الدول النامية من ظاهرة الاقتصاد الموازي وخاصة ما يعرف بسوق الصرف الموازي، و قد عرف نشاط هذه الأخيرة توسعا كبيرا في الجزائر ما قد يحدث آثار جوهريّة خاصة على الإحتياطات الدولية وتدفقات السلع والخدمات من وإلى الخارج وبالتالي تتأثر القدرة الشرائية للمواطن الجزائري بتدببات هذه السوق، لهذا تناولت الدراسة بالتحليل والقياس طبيعة العلاقة الموجودة بين سعر الصرف الموازي والقدرة الشرائية خلال الفترة (1990-2019) بالاستناد إلى مجموعة من الأدوات الإحصائية تمثلت في: اختباري الاستقرارية و إختبار السببية باستعمال نموذج شعاع الإنحدار الذاتي VAR،وقد خلصت الدراسة إلى وجود تكامل مشترك و علاقة طويلة المدى بين سعر الصرف الموازي والقدرة الشرائية في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: سعر الصرف الموازي ،القدرة الشرائية ، اختبار الاستقرارية، إختبار السببية ، نموذج شعاع الإنحدار الذاتيVAR .

Abstract:

Algeria, like other developing countries, suffers from the phenomenon of the parallel economy, especially what is known as the parallel exchange market, the latter's activity has expanded considerably in Algeria, which may have a particularly fundamental impact on international reserves and flows of goods and services to and from Algeria, the study therefore analysed and measured the nature of the relationship between the parallel exchange rate and purchasing power during the period (1990-2019), according to a set of statistical tools represented in: stability test and autoregressive the beam "VAR" model ,the study found a co-integration and a long-term relationship between the parallel exchange rate and purchasing power in Algeria .

Keywords: the parallel exchange, and purchasing power, stability test, autoregressive the beam "VAR" model .

الشكر	
الاهداء	
الملخص	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
قائمة الملاحق	
فهرس المحتويات	
مقدمة عامة	أ-ج
الفصل الأول: الإطار النظري لسعر الصرف الموازي والقدرة الشرائية	4-24
تمهيد:	5
المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول سعر الصرف الموازي والقدرة الشرائية	6
المطلب الأول: سعر الصرف وسوق الصرف الموازي	6
الفرع الأول: مفاهيم حول سعر الصرف	6
الفرع الثاني: سعر وسوق الصرف الموازي	9
المطلب الثاني: القدرة الشرائية	12
الفرع الأول: مفاهيم حول القدرة الشرائية	12
الفرع الثاني: دور الدولة في الحفاظ على المستوى العام للأسعار	13
المبحث الثاني: العلاقة النظرية بين سعر الصرف الموازي والقدرة الشرائية	15
المطلب الأول: العلاقة بين سعر الصرف الحقيقي و سعر الصرف الموازي	15
المطلب الثاني: نظرية تعادل القوة الشرائية	16
الفرع الأول: الصيغة المطلقة	17
الفرع الثاني: الصيغة النسبية	17
المبحث الثالث: الدراسات	19
المطلب الأول: الدراسات السابقة	19
الفرع الأول: الدراسات المحلية	17
الفرع الثاني: الدراسات العربية	17
الفرع الثالث: الدراسات الأجنبية	21
المطلب الثاني: القيمة المضافة	22

24.....	خلاصة الفصل:
	الفصل الثاني: الدراسة التحليلية و القياسية للعلاقة بين سعر الصرف الموازي والقدرة الشرائية في الجزائر.....26-51
26.....	تمهيد:
27	المبحث الأول: الدراسة التحليلية للعلاقة بين سعر الصرف الموازي والقدرة الشرائية في الجزائر. 27
	المطلب الأول: دراسة تحليلية لتطور معدلات سعر الصرف الموازي في الجزائر خلال الفترة (1990-2019) 27
38.....	المطلب الأول: الإطار النظري والقياسي للدراسة
39.....	الفرع الأول: إستقرارية السلاسل الزمنية.....
39.....	الفرع الثاني: إختبار التكامل المشترك.....
40.....	الفرع الثالث: السببية.....
40.....	الفرع الرابع: إختبار نموذج تصحيح الخطأ.....
41.....	الفرع الخامس: نموذج الإنحدار الذاتي.....
41.....	المطلب الثاني: التعريفات الإجرائية لمتغيرات الدراسة.....
41.....	الفرع الأول: متغيرات و حدود الدراسة.....
42.....	الفرع الثاني: منهجية الدراسة وإجراءاتها.....
42.....	الفرع الثالث: صياغة نموذج الدراسة.....
43.....	الفرع الرابع: نتائج تقدير النموذج.....
51.....	خلاصة الفصل:
53-52.....	خاتمة عامة:
58-54.....	قائمة المراجع:
61.....	الملاحق:

قائمة الجداول:

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
33	تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)	(01)
36	تطور نسب القدرة الشرائية في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)	(02)
43	نتائج اختبار جذر الوحدة لديكي - فولر (ADF)	(03)
43	نتائج اختيار عدد فترات التباطؤ في نموذج الـ (VAR)	(04)
44	نتائج اختبار التكامل المشترك حسب طريقة جوهانسن	(05)
45	نتائج اختبار جرانجر للعلاقة السببية	(06)
46	نتائج نموذج متجه تصحيح الخطأ	(07)
47	نتائج اختبار اختبار LM	(08)
47	نتائج اختبار White	(09)
48	نتائج اختبار معنوية المعالم في المدى الطويل	(10)
48	نتائج اختبار Wald	(11)
50	تحليل مكونات التباين	(12)

قائمة الأشكال:

رقم الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
07	أقسام سعر الصرف الإسمي	الشكل (01)
10	محددات سعر الصرف الموازي	الشكل (02)
14	تأثير الدعم السلعي على توازن السوق	الشكل (03)
30	تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي في كل من السوق الرسمية والموازية في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)	الشكل (04)
31	تطور سعر صرف الدينار الجزائري بالنسبة الأورو في كل من السوق الرسمية والموازية في الجزائر خلال الفترة (2001-2019)	الشكل (05)
33	تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)	الشكل (06)
35	تطور قيم مؤشر أسعار الإستهلاك في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)	الشكل (07)
37	منحنى تطور القدرة الشرائية في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)	الشكل (08)
49	دوال الاستجابة الدفعية للنموذج	الشكل (09)

قائمة الملاحق:

رقم الملحق	عنوان الملحق	رقم الصفحة
01	تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي في كل من السوق الرسمية والموازية في الجزائر خلال الفترة(1990-2019)	60
02	تطور سعر صرف الدينار الجزائري بالنسبة الأورو في كل من السوق الرسمية والموازية في الجزائر خلال الفترة(2001-2019)	61
03	تطور قيم مؤشر أسعار الإستهلاك في الجزائر خلال الفترة(1990-2019)	61

مقدمة عامة:

تعد وحدة النقد واجهة إقتصاد كل دولة والتي تعتبر مرآة تعكس حالتها الإقتصادية من قوة أو ضعف ونتيجة لذلك فإن الإقتصاد القوي يخلق بالضرورة عملة قوية مرغوب فيها، حيث تبرز قيمة عملة دولة من خلال المبادلات التجارية بين الدول، لذلك فهي بحاجة لتقييم عملتها مقابل عملات الدول الأخرى بصورة دورية لمعرفة القوة الشرائية بعملتها وهذا مايسمى بسعر الصرف بإعتباره من أهم الأدوات التي يعتمد عليها النظام الإقتصادي، إذ يعد الأداة الرئيسية ذات التأثير المحلية والأسعار الخارجية، كما أنه يعد أحد العناصر الأساسية في توجيه أي دولة لمعاملتها الخارجية، فهو يعكس الأسس الإقتصادية والسياسات المالية والنقدية المتبعة وقدرتها على الإستجابة للصدمات الخارجية التي يتعرض لها الإقتصاد.

وقد مرت أسعار صرف العملات في العالم بعدت مراحل بدأ من إتباع نظام الذهب، حيث يتم فيه ربط العملات بالذهب وبعدها و بإنهيار نظام بريتون وودز إتجهت الدول إلى ربط عملتها بسلة من العملات. كما شهدت ثمانينات القرن الماضي تغيرات في البيئة الإقتصادية لدول العالم و إنعكس ذلك على الجزائر خاصة بعد إستفحال الأزمة الإقتصادية لعام 1986 بتبنيها نظام إقتصادي جديد متمثل في إقتصاد السوق، و رافق هذا التحول بروز ظاهرة تهدد العديد من إقتصاديات الدول النامية تتمثل في الإقتصاد الموازي وخاصة مايعرف بسوق الصرف الموازي.

تعمل سوق الصرف الموازية بالجزائر بصورة موازية لأسواق الصرف الرسمية، نظرا للطلب المتزايد على العملة الصعبة والعرض النسبي المتوفر للدولة، غير أن تطور وتنامي هذه السوق في الإقتصاد الجزائري بلا شك سوف يحدث آثار جوهرية على الإحتياجات الدولية وتدفقات السلع والخدمات من و إلى الخارج وبالتالي تتأثر القدرة الشرائية للمواطن الجزائري بتدديبات هذه السوق، ومع الوقت الراهن الذي تمر به البلاد أصبح لابد من فهم أسلوب عمل هذه الأسواق أو مايعرف بسوق السكوير نسبة لأضخم سوق موازي للعملة موجود بالعاصمة ولكل ولاية سكويرها.

1-الإشكالية: ومما سبق يمكننا طرح الإشكالية التالية:

هل هناك علاقة بين سعر الصرف الموازي والقدرة الشرائية في الجزائر؟

2- التساؤلات الفرعية: وإطلاقا الإشكالية السابقة الذكر إنبثقت التساؤلات الفرعية التالية:

_ ماهو سعر الصرف؟سعر الصرف الموازي؟و سوق الصرف الموازي؟

_ ماهي القدرة الشرائية وما هو دور الدولة في الحفاظ على المستوى العام للأسعار؟

_ ماهي طبيعة العلاقة بين كل من سعر الصرف الموازي والقدرة الشرائية؟

3- الفرضيات : للإجابة عن كل هذه التساؤلات وضعنا الفرضيات التالية:

_وجود سوق الصرف الموازي هو نتيجة الرقابة المطبقة من قبل السلطات في الجزائر.

_للتضخم والمستوى العام للأسعار تأثير سلبي على القدرة الشرائية.

وجود علاقة بين سعر الصرف الموازي والقدرة الشرائية في المدى الطويل.

4- أهداف البحث وأهميته:

*الهدف من البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على وضعية سعر الصرف الموازي في الجزائر ومعرفة العلاقة التي تربط بين كل من سعر الصرف الموازي والقدرة الشرائية في الجزائر.

*أهمية البحث:

يحضى هذا الموضوع بإهتمام العديد من الباحثين الإقتصاديين، خاصة على مستوى الدول النامية التي تعاني من ظاهرة الاقتصاد الموازي وبالخصوص الأسواق الموازية الصرف.

5-حدود البحث:

تمت دراسة العلاقة بين سعر الصرف الموازي والقدرة الشرائية ، باستخدام نموذج شعاع الانحدار الذاتي VAR تطبيقيا، وذلك بإسقاطها على الجزائر خلال الفترة 1990-2019.

6- منهج البحث: اعتمدنا أثناء الدراسة على المناهج التالية:

أ-المنهج الوصفي: إذ تم التطرق إلى ماهية سعر الصرف بالإضافة للحديث عن السوق الموازي للصرف والقدرة الشرائية.

ب-المنهج التحليلي والقياسي: قمنا من خلاله بتحليل وتفسير أسباب ظهور سوق الصرف الموازية في الجزائر وتطور وتجادب سعر الصرف الرسمي والموازي كما تطرقنا لكل من معدل التضخم و مؤشر أسعار الإستهلاك والقدرة الشرائية في الجزائر خلال الفترة 1990-2019 انطلاقا من البيانات الإحصائية وبالاعتماد على نموذج شعاع لانحدار الذاتي VAR ، وذلك لدراسة العلاقة بين سعر الصرف الموازي والقدرة الشرائية في الجزائر في الفترة 1990-2019 .

7- صعوبات البحث: خلال إنجازنا لهذا البحث اعترضتنا بعض الصعوبات والتي تتمثل في:

قلة وندرة المراجع فيما يخص الموضوع خاصة من ناحية الكتب، حيث أنه وبالرغم من أهمية الموضوع إلى أنه لم يتم التطرق له من قبل بشكل كافي.

صعوبة الحصول على بيانات موحدة لأسعار الصرف الموازي، إذ تختلف البيانات من مصدر لآخر .

8- هيكل البحث: قسم البحث إلى ثلاثة أقسام رئيسية:

مقدمة عامة يليها فصلين كما يلي:

يتناول الفصل الأول الإطار النظري لسعر الصرف الموازي والقدرة الشرائية وقد تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث: الأول يتضمن مفاهيم حول سعر الصرف الموازي والقدرة الشرائية ، والثاني العلاقة النظرية بين سعر الصرف الموازي والقدرة الشرائية ، أما المبحث الثالث فقد تناول الدراسات السابقة.

في حين تم تخصيص الفصل الثاني للدراسة التحليلية و القياسية للعلاقة بين سعر الصرف الموازي والقدرة الشرائية في الجزائر خلال الفترة 1990-2019، وقد تم تقسيمه إلى مبحثين: الأول يتضمن الدراسة التحليلية للعلاقة بين سعر الصرف الموازي والقدرة الشرائية في الجزائر الثاني يتضمن الدراسة القياسية للعلاقة بين سعر الصرف الموازي والقدرة الشرائية في الجزائر، وصولاً إلى خاتمة عامة تضمنت أهم النتائج و الإقتراحات المتوصل إليها.

24-4.....	الفصل الأول: الإطار النظري لسعر الصرف الموازي والقدرة الشرائية.
5.....	تمهيد:
6.....	المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول سعر الصرف الموازي والقدرة الشرائية.
6.....	المطلب الأول: سعر الصرف وسوق الصرف الموازي.
6.....	الفرع الأول: مفاهيم حول سعر الصرف.
9.....	الفرع الثاني: سعر وسوق الصرف الموازي.
12.....	المطلب الثاني: القدرة الشرائية.
12.....	الفرع الأول: مفاهيم حول القدرة الشرائية.
13.....	الفرع الثاني: دور الدولة في الحفاظ على المستوى العام للأسعار.
15.....	المبحث الثاني: العلاقة النظرية بين سعر الصرف الموازي والقدرة الشرائية.
15.....	المطلب الأول: العلاقة بين سعر الصرف الحقيقي و سعر الصرف الموازي .;
16.....	المطلب الثاني: نظرية تعادل القوة الشرائية.
17.....	الفرع الأول: الصيغة المطلقة.
17.....	الفرع الثاني: الصيغة النسبية.
19.....	المبحث الثالث: الدراسات.
19.....	المطلب الأول: الدراسات السابقة.
19.....	الفرع الأول: الدراسات المحلية.
20.....	الفرع الثاني: الدراسات العربية.
21.....	الفرع الثالث: الدراسات الأجنبية.
22.....	المطلب الثاني: القيمة المضافة.
24.....	خلاصة الفصل:

تمهيد:

يعد الإقتصاد الموازي سمة شائعة في جميع بلدان العالم إلا أنه يزداد إنتشارا وحدة في البلدان النامية، فهذه الظاهرة تعتبر من المواضيع الإقتصادية المعقدة ولعل أهم سوق تأثرا بهذا الإقتصاد هو سوق الصرف للعملات الأجنبية، الذي أصبح يطلق عليه مصطلح سوق الصرف الموازي، حيث يعتبر تثبيت معدلات الصرف الأجنبي عند مستويات تختلف بصورة جوهرية عن معدلات الصرف الحقيقية أحد الخصائص المهمة لنظم الصرف الأجنبي في الدول النامية، ولكي تحافظ حكومات هذه الدول على إستقرار معدلات الصرف تقوم بفرض قيود بهدف تخفيف الضغط على العرض المحدود من الصرف الأجنبي و في ظل هذا المناخ تتوافر الظروف والفرص السانحة لإزدهار أسواق الصرف الغير رسمية والتي تعمل بصورة موازية لأسواق الصرف الرسمية.

إن عمل أسواق الصرف الموازية بلاشك سوف يحدث أثارا جوهرية على الإحتياجات الدولية وتدفقات السلع والخدمات والأصول من و إلى خارج البلاد وقد تؤثر نوعا ما على القدرة الشرائية للمواطن وسنحاول في هذا الفصل تقديم مفاهيم نظرية لكل من سعر وسوق الصرف الموازي والقدرة الشرائية وتوضيح العلاقة النظرية التي تربطهما مستنديين في ذلك إلى بعض الدراسات السابقة .

المبحث الأول: مفاهيم حول سعر الصرف الموازي والقدرة الشرائية

يحظى كل من سعر الصرف والقدرة الشرائية بأهمية كبيرة حيث أن أغلب المعاملات الدولية تتم على أساس سعر الصرف كونه يعد حلقة وصل بين الأسعار العالمية والمحلية، كما أن القدرة الشرائية تعكس مدى الإحتعاش الإقتصادي للبلد، لذلك سنحاول في هذا المبحث التطرق لكل من سعر الصرف، سعر الصرف الموازي و السوق الموازي للعملة الصعبة و كذا سنحاول عرض مختلف المفاهيم حول القدرة الشرائية.

المطلب الأول: سعر الصرف وسوق الصرف الموازي

يلعب سعر صرف العملة دورا هاما في النشاط الاقتصادي إذ أن كل تغير في قيمة العملة يبقى مؤشرا من مؤشرات القوة أو الضعف لما له من تأثير على المتغيرات الاقتصادية الأخرى، كما أن سعر الصرف يعد حلقة وصل بين الأسعار العالمية والمحلية، وقد تطور مفهومه من مفهوم بسيط كمقياس للمقايضة إلى نظام كامل أساسه سعر الصرف، وسنحاول من خلال هذا المطلب إعطاء مفاهيم عامة حول كل من سعر الصرف وبعد ذلك سنتطرق إلى سعر وسوق الصرف الموازي بإعتباره ظاهرة تهدد الكثير من إقتصاديات الدول وخاصة النامية منها.

الفرع الأول: مفاهيم حول سعر الصرف

1-تعريف سعر الصرف:

نشأ مفهوم سعر الصرف نتيجة للتبادل الدولي في السلع والخدمات بين مختلف دول العالم، حيث يتم تسوية المعاملات التجارية والإقتصادية بإستخدام سعر الصرف، هذا الأخير الذي تم تعريفه من خلال وجهات نظر عديدة، فقد عرف بأنه «أداة ربط بين إقتصاد مفتوح وباقي إقتصاديات العالم فهو يمثل حلقة ربط بين أسعار البيع والتكلفة بين الشركاء التجاريين على المستوى الدولي»¹، كما يمكن التعبير عنه أيضا بأنه «عدد وحدات العملة الوطنية التي يستلزم دفعها لشراء وحدة واحدة من العملة الأجنبية»² وعرف أيضا على أنه «سعر الوحدة من النقد الأجنبي معبرا عنه بوحدات من العملة الأجنبية»³.

مما سبق يمكننا القول بأن سعر الصرف لعملة ما ما هو إلا عبارة عن سعر إحدى العملات بدلالة عملة أخرى، والذي يتم على أساسه المبادلة، بحيث يعبر عن الوحدات من العملة الأجنبية التي يمكن شراؤها بوحدة من العملة الوطنية أو بشكل آخر عدد الوحدات الوطنية اللازمة للحصول على وحدة من العملات الأجنبية.

2-أنواع سعر الصرف:

يمكننا الحديث عن عدة أنواع لسعر الصرف، يتميز كل منها بخصائص أساسية وتتمثل هذه الأنواع فيما يلي:

¹ عبد الرزاق بن الزاوي، سعر الصرف الحقيقي التوازني، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص 04.

² موسى سعيد مطر وآخرون، المالية الدولية، دار الصفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003، ص 43.

³ الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 96.

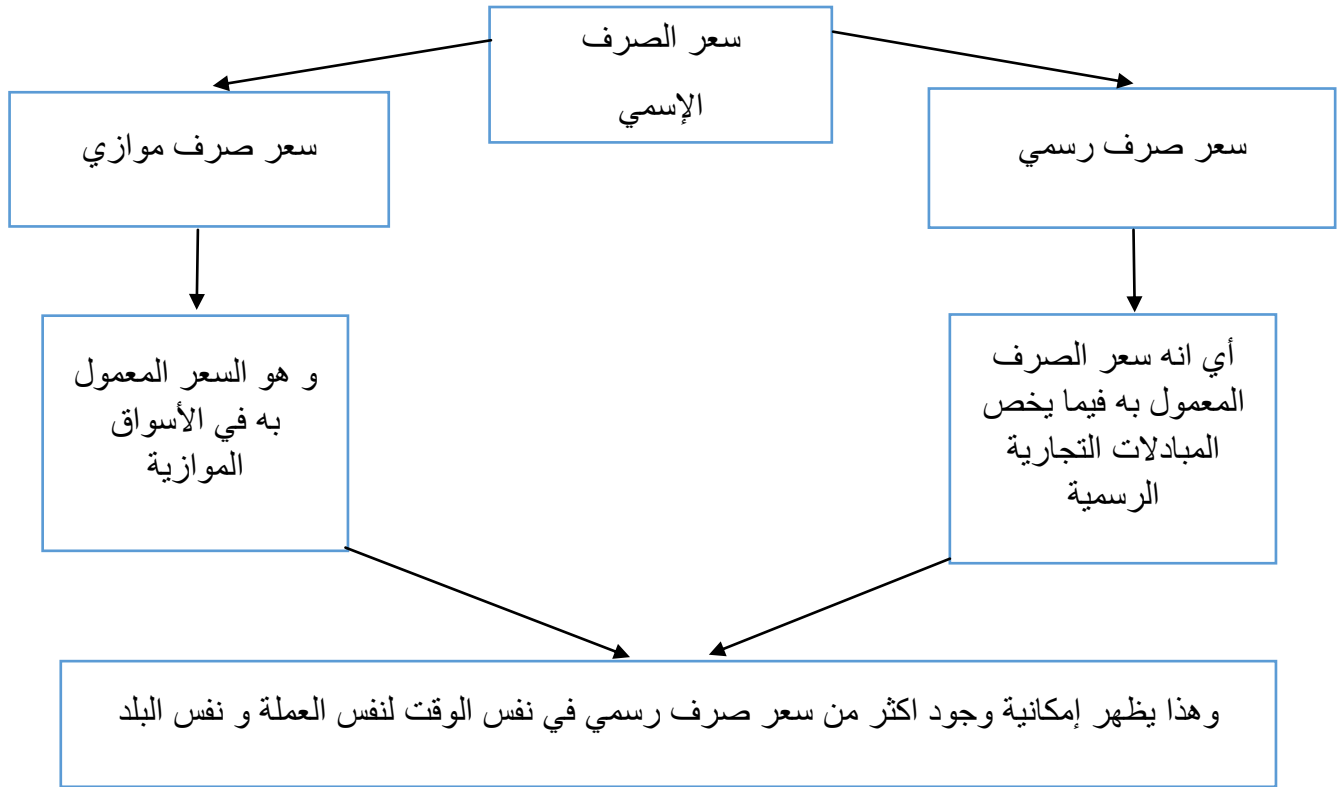
2-1- سعر الصرف الإسمي:

هو مقياس لقيمة عملة إحدى البلدان التي يمكن تبادلها بقيمة عملة بلد آخر، حيث يتم تبادل العملات حسب أسعار هذه العملات بعضها ببعض ويتم تحديد سعر الصرف الإسمي تبعا للطلب والعرض عليها في سوق صرف في لحظة زمنية ما.

ويمكننا التمييز بين نوعين من سعر الصرف الإسمي يتمثلا في:

- **سعر الصرف الرسمي:** السعر الذي تحدده وتعده السلطات النقدية وفق ما يتناسب مع ظروفها وسياساتها الاقتصادية بوضع قوانين وتشريعات للصراف.¹
- **سعر الصرف الموازي:** السعر الذي يتحدد من خلال التلاقي الحر بين العرض والطلب على العملات الأجنبية القابلة للتحويل وهو سعر الصرف المعمول به في الأسواق الموازية غير النظامية بعيدا عن السلطات النقدية.²

الشكل رقم (1): أقسام سعر الصرف الإسمي



المصدر: رحيمة بن عيني، سياسة سعر الصرف وتحديده، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2003-2004، ص 03.

¹ محمد عبد الله شاهين محمد، أسعار صرف العملات العالمية وأثارها على النمو الاقتصادي، دار حميثرا للنشر والترجمة، مصر، 2018، ص 16 .

² قندوز هشام، العلاقة بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الموازي في المدى الطويل، مذكرة نيل شهادة الماجستير تخصص مالي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2015-2016، ص 05.

2-2-2- سعر الصرف الحقيقي:

يعبر سعر الصرف الحقيقي عن عدد الوحدات من السلع الأجنبية في مقابل وحدة واحدة من السلع المحلية، فلو أخذنا الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر فيمكننا أن نكتب: $TCR = TCN : (Pus / PdZ)$ حيث TCR : سعر الصرف الحقيقي. TCN : سعر الصرف الإسمي. Pus : مؤشر الأسعار في الولايات المتحدة الأمريكية. PdZ : مؤشر الأسعار في الجزائر.

وعليه فإن سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي يعكس الفرق بين القوة الشرائية للدولار بالولايات المتحدة الأمريكية والقوة الشرائية في الجزائر، وكلما ارتفع سعر الصرف الحقيقي كلما زادت القدرة التنافسية.¹

2-3-2- سعر الصرف الفعلي:

سعر الصرف الفعلي هو عدد وحدات العملة المدفوعة فعليا أو المقبوضة لقاء معاملة دولية قيمتها وحدة واحدة مع العلم أنه لا يوجد سعر صرف فعلي واحد و عموما في الأدبيات الاقتصادية يوجد سعر صرف فعلي للصادرات وأخر للواردات.²

2-4-2- سعر الصرف الفعلي الحقيقي:

سعر الصرف الفعلي الحقيقي هو عبارة عن متوسط لعدة أسعار صرف ثنائية وحتى يصبح هذا المؤشر ذو دلالة ملائمة من أجل قياس تنافسية البلد تجاه الخارج لابد أن يخضع هذا المعدل لتصحيح من خلال إزالة أثر تغيرات الأسعار النسبية³، فهو يقيس كيفية تغير سعر صرف بلد معين إتجاه شركائه التجاريين، بالقياس إلى فترة أساس معينة، في حين حركات الأسعار الإسمية لا تشير إلى حدوث أي تغير في تنافسية سلع التصدير للبلد المعني⁴.

2-5-2- سعر الصرف التوازني:

سعر الصرف التوازني هو سعر الصرف المنتسق مع التوازن الاقتصادي الكلي، أي أن سعر الصرف التوازني يمثل توازن مستديم لميزان المدفوعات عندما يكون الاقتصاد ينمو بمعدل طبيعي وهو بالتالي سعر الصرف الذي يسود في بيئة مختلفة، إن الصدمات الإسمية (النقدية) المؤقتة تؤثر على سعر الصرف الحقيقي وتبعده عن مستواه التوازني ولهذا فإنه من الضروري تحديد هذا المستوى التوازني .

¹ محمود حميدات، النظريات والسياسات النقدية، دار الملكية للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 1996، ص 76.

² زهير سعيدي، محمود جمام، سعر الصرف وتعادل القوة الشرائية حالة الجزائر 1970-2016، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد الثاني، جامعة أم البواقي، الجزائر، ديسمبر 2017، ص 331.

³ عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالي، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية (نظرية وتطبيق)، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص 27.

⁴ دوحة سلمى، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها - حالة الجزائر - أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية، جامعة محمد حيزر، بسكرة، الجزائر، 2015، ص 11

3- العوامل المؤثرة في سعر الصرف

باعتبار سعر الصرف متغيراً يتحدد بتفاعل قوى العرض والطلب في السوق، يتعرض سعر الصرف إلى عدة مؤثرات جانبية تعمل على تغيير مستوياته، ومن بين أهم هذه العوامل نجد:

3-1- تغيرات ميزان المدفوعات: لقد أكدت نظرية الأرصدة للإقتصادي J. Williamson على أن التوازن والإختلال في ميزان المدفوعات يعتبر من أهم العوامل المؤثرة في سعر الصرف، وذلك لكونه حلقة الوصل التي تعكس علاقة البلد بالعالم الخارجي، ففي حالة حدوث عجز في ميزان المدفوعات لبلد معين فإن ذلك يؤدي إلى زيادة طلبه على العملات الأجنبية لسد ذلك العجز وبالمقابل إنخفاض طلب الأجانب على عملته المحلية مما يعني تدهور سعر الصرف لعملة ذلك البلد وبالعكس في حالة حصول فائض في ميزان المدفوعات¹.

3-2- تغيرات معدلات التضخم: يؤدي التضخم المحلي إلى إنخفاض في قيمة العملة في سوق الصرف وتراجع القوة الشرائية للعملة المحلية، وبالتالي تدهور سعر صرفها وهذا ما تؤكدته نظرية تعادل القوة الشرائية فالأسعار المحلية المرتفعة نتيجة التضخم ستعمل على تقليل الإستيراد الأجنبي من سلع ذلك البلد ومن ثم يقل الطلب على عملة هذا البلد في سوق الصرف مقابل تزايد عرض هذه العملة مما يعني أن التضخم أثر في تغيير سعر صرف العملات المختلفة.

3-3- تغيرات أسعار الفائدة : إن البلدان التي تتمتع بمعدلات فائدة مرتفعة (حقيقية) سوف تجذب رأس المال الأجنبي مما يؤدي إلى ارتفاع قيمة العملة في سوق الصرف الأجنبي.

3-4- التدخلات الحكومية : تحصل هذه التدخلات عندما يحاول البنك المركزي تعديل سعر صرف العملة عندما لا يكون ملائماً لسياسته المالية والإقتصادية، وتتم هذه التدخلات في حالة تطبيق نظام الصرف الثابت حيث لا يخضع سعر العملة لتفاعل قوى العرض والطلب ففي حال حدوث إختلال في ميزان المدفوعات ستتبع الدولة سياسة إنكماشية أو تضخمية لإعادة التوازن عن طريق التخفيض أو الرفع في سعر العملة، هذه العملية تسمح للدولة في التحكم في كمية النقود المعروضة، لتجنب تنامي القوى التضخمية في السوق الداخلي، كما يسمح بإستقرار العملة المحلية، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة ثقة بقية العالم في تعاملاتهم التجارية والرأسمالية مع الدولة المثبتة لسعر صرفها².

الفرع الثاني: سوق الصرف الموازي

1- تعريف سوق الصرف الموازي:

¹ رمزي زكي، التاريخ النقدي للتخلف، سلسلة عالم المعرفة، العدد 118، الكويت، 1987، ص 07.

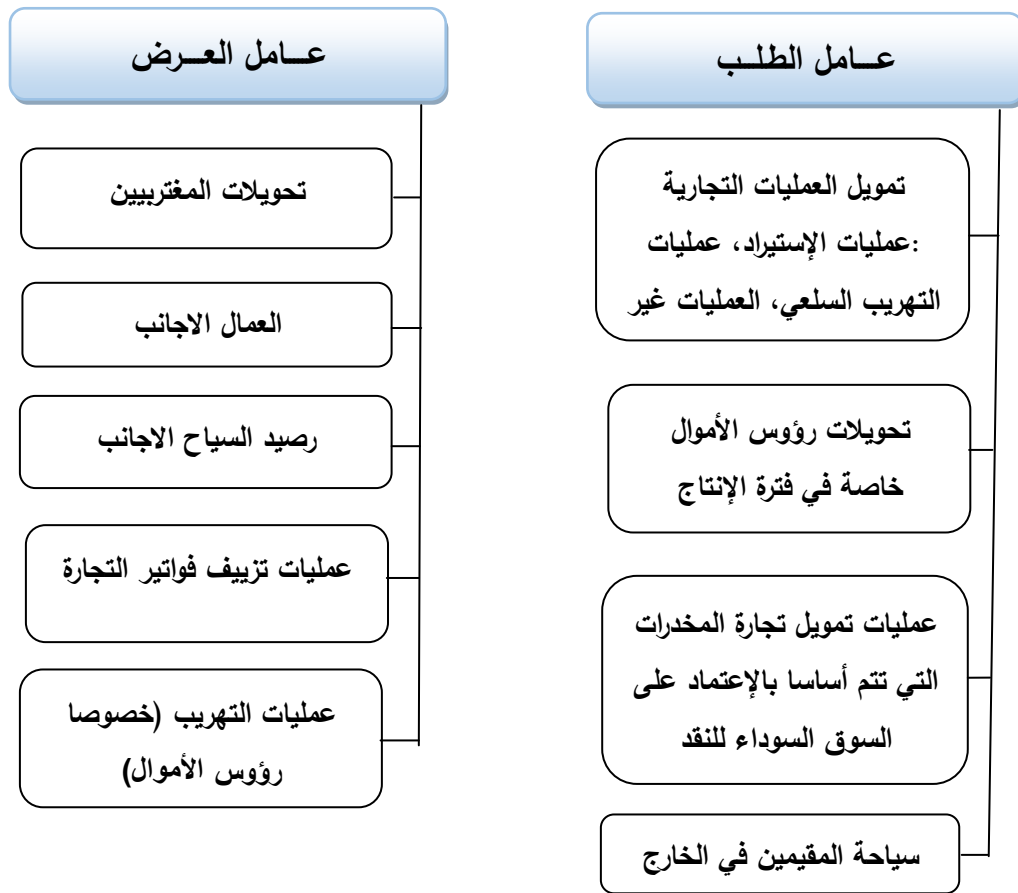
² مراكشي حياة، إشكالية قابلية تحويل الدينار الجزائري ودورها في الحد من اللجوء إلى السوق الموازية - حالة الجزائر وبعض الدول العربية-، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك مالية وتأمينات، جامعة فرحات عباس، سطيف 1، الجزائر، 2018-2019، ص 14.

يسمى بسوق الصرف الموازي أو السوق الحر أو السوق الغير الرسمي للعملات، يجمع ما بين عرض العملة الأجنبية والطلب عليها¹ يتم فيها التفاوض بالعملات الأجنبية دون الخضوع لرقابة السلطة النقدية، نظرا لما تفرضه هذه الأخيرة من قيود بسبب زيادة الطلب على النقد الأجنبي لمواجهة العرض المحدود منه وفي ظل هذه الظروف تتوفر فرص سانحة لإزدهار أسواق الصرف الغير الرسمية والتي تعمل بصورة موازية لاسواق الصرف الرسمية².

2-محددات سعر الصرف الموازي:

سعر الصرف الموازي يعكس حقيقة القوة الشرائية للدينار، حيث يتحدد هذا الأخير بحسب العرض والطلب كما يوضحه الشكل التالي :

الشكل رقم (2):محددات سعر الصرف الموازي



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على بن بوزيان محمد وزيان الطاهر،"الأورو وسياسة سعر الصرف في الجزائر: دراسة مقارنة بين تونس والمغرب"، الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة سعد دحلب ، البلديّة، 2002، ص 279 .

¹Hocine benissad, **la reforme économique en Algérie**, 2eme édition, opu, Alger, 1991, p110

² بقبق ليلي إسمهان، العمليات البنكية غير المشروعة وأثرها على الاقتصاد، ملتقى وطني حول الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، المركز الجامعي سعيّدة، الجزائر، 20-21 أبريل 2007.

يتحدد سعر الصرف الموازي بهذه العوامل، كما ويأخذ بعين الإعتبار علاوة الخطر لأن الرقابة على الصرف تمنع بيع وشراء العملات الصعبة دون إذن البنك المركزي، وبالتالي قد يتعرض المتعاملين في هذه السوق للغرامة أو السجن أو مصادرة الكميات المضبوطة من النقد الأجنبي أو جميع هذه الأمور معاً، وهو ما يعني أن هؤلاء المتعاملين في السوق السوداء، يعملون في ظل ظروف المخاطرة تعتمد درجتها على حدة عقوبات المخالفة في ظل هذه الظروف يقوم المتعاملون بتعويض المخاطرة بعلاوة الخطر على معدل الصرف في السوق السوداء¹.

3- نموذج أجينور للسوق الموازية:

من بين أفضل الدراسات الموسعة حول الأسواق الموازية نجد نموذج أجينور يشير إلى الأسباب الجوهرية التي تؤدي إلى ظهور الأسواق الموازية للسلع والعملية الأجنبية في البلدان السائرة في طريق النمو، إما نتيجة عدم كفاية الإيرادات من العملة ومدى توفرها التي تكون نادرة أكثر فأكثر بسبب تباطؤ النشاطات و إنخفاض أسعار المواد الأولية والقيود المفروضة على المعاملات الجارية و التهريب وخروج رؤوس الأموال من خلال قنوات رسمية أو تدبب الطلب على العملة الصعبة المتوفرة².

• فرضيات النموذج:

_ إقتصاد صغير الحجم مع سوق موازية للعملات؛

_ هذا الإقتصاد ينتج السلع المتبادلة وغير المتبادلة؛

• عرض النموذج:

متغيرات أسعار السلع المتبادلة يكتب على النحو التالي:

$$\Delta \log B e_t = Q \Delta \log E_t + (1 - Q) \Delta \log B_t + \Delta \log y_t$$

B: معدل سعر الصرف على السوق الموازية.

Δ : معدل الإنخفاض المتوقع في سعر الصرف الموازي.

E: معدل سعر الصرف الرسمي.

Be: السعر المحلي للسلع المتبادلة.

_ الفجوة بين معدل سعر الصرف الرسمي و الموازي تعتمد على درجة القيود على المبادلات وحركة رؤوس الأموال في هذه البلدان حيث العملات نادرة وتوزع بشكل غير محدد من قبل معدل سعر الصرف الرسمي.

_ سلوك معدل الصرف الموازي يعتمد على التدفق الناتج عن التعاملات في السلع والخدمات ومدى توفر العملات الأجنبية هذا التدفق الذي يؤدي إلى مغالاة في الواردات وتكون لدينا المعادلة التالية:

$$\Delta \log K c_t = K_0 + K_1 \log(B_t/E_t) \quad , K_1 > 0$$

¹ قماش نجيب، إشكالية سوق الصرف الموازي في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس-سطيف 1- الجزائر، 2019-2020، ص 44.

² مراكشي حياة، مرجع سبق ذكره، ص 77.

الطلب على العملات الصعبة من أجل تسوية المعاملات الجارية يتوجه إلى السوق الموازي بسبب قدرة الأسواق الرسمية لتوفيرها. هذا الطلب للمعاملات القانونية والغير القانونية لوحظ بعلامة $\log -K_t^d$ يستجيب بإيجابية إلى الزيادة في مستوى الدخل الحقيقي وإلى الفجوة بين الأسعار المحلية والأسعار الأجنبية معطاة بمعدل سعر الصرف الموازي.

إختبار العملات الصعبة في السوق الموازية هي وظيفة إيجابية لمردود العملة الصعبة وسلبية لمردود العملة الوطنية، معدل العائد على العملة المحلية يعمل وفق معدل التضخم المحلي المتوقع.

$$t/t-1 = \log B / t-1$$

معدل سعر الصرف للسوق الموازي يأتي من خلال المعادلة التالية:

$$\Delta \log K_t^d = Y_0 + Y_1 \log Q_1 + Y_2 \log \left(\frac{B_e}{b_1 y_2} \right), y_0, y_1, y_2 > 0$$

معدل المخزون الصافي للعملات الصعبة المملوكة من قبل المتعاملين الخواص في محافظ M تتغير على النحو التالي:¹

$$\left(\frac{B_e}{b_1 y_2} \right), y_0, y_1, y_2 > 0$$

إن معدل سعر الصرف له وظيفة إيجابية للحالات التالية:

- عرض العملة المحلية؛
- لمعدل الصرف الرسمي؛
- للإنتاج الحقيقي؛
- للأسعار النسبية؛

المطلب الثاني: القدرة الشرائية

تعتبر القدرة الشرائية مصطلح يستعمل دوماً للتعبير عن حجم الإقتصاد الوطني ومدى قدرة الأفراد على التكيف مع مؤشراتته، فعندما تكون القدرة الشرائية للعملة الوطنية مرتفعة، يعني أن المواطنين أو المستهلكين يعيشون في بحدوة إقتصادية، ولكن عندما تتخفف هذه القدرة فهذا يعني أن ثمة أزمة إقتصادية تدق على الأبواب.

الفرع الأول: مفاهيم حول القدرة الشرائية

1-تعريف القدرة الشرائية:

لقد تعددت التعاريف المتعلقة القدرة الشرائية إلا أن هناك إتفاقاً عاماً من طرف الكتاب على مايعنيه هذا المصطلح، فالقدرة الشرائية تشير إلى «مقدار السلع و الخدمات أو كميتها التي يمكن شراؤها بمقدار معطى من النقد أو بشكل أكثر عمومية بالأصول الجارية²»، وكما بين آدم سميث فإن إمتلاك النقد يعطي القدرة على إمرة

¹ كميل الساري، الإختلالات البنوية والسياسات النقدية والمالية الدولية الأسباب الحقيقية، ترجمة كامل المرعاش ص ص 173،

² محمد بن عبد الله، مصادر التضخم في المملكة العربية السعودية -دراسة قياسية باستخدام مدخل إختبارات الحدود، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية -المجلد-27 العدد الأول 2011، دمشق أطلع عليه بتاريخ 17 أبريل 2021 على 16:00

الأخرين من العاملين، كما عرفت القدرة الشرائية بأنها «القدرة على شراء السلع والخدمات التي يمكن لوحدة من النقد شراؤها»¹

كما يشير مفهوم القدرة الشرائية في سعر الصرف إلى التوازن والمساواة القوة الشرائية لكافة العملات في البلدان الأصلية لسلعة ما مابين السلع وتحضى أسعار صرف العملات بأهمية كبيرة في هذا السياق كونها المقياس الأول لإيجاد مقارنة بين مستويات المعيشة بين البلدان، ومفهوم القدرة الشرائية عادة ما يختص بالأفراد دون المجموعات ولكن تقسيم المجتمع إلى شرائح متفاوتة في قدرتها الإستهلاكية يولد لنا مفهوم تحليليا أكثر منظومية و أقل فردية وهو مفهوم الشرائح الإستهلاكية وهي مجموعة من أفراد المجتمع تتساوى في مستوى القدرة الشرائية.²

2-أنواع القدرة الشرائية:

2-1-القدرة الشرائية الداخلية (Internal Purchasing Power): يُطلق مفهوم القدرة الشرائية الداخلية على مقدار السلع والخدمات التي يُمكن شراؤها بوحدة نقدية واحدة داخل البلاد، وترتبط القدرة الشرائية الداخلية بمقدار الطلب على العملة، حيثُ تزداد كمية الطلب على السلع بإزدياد القوة الشرائية للعملة المحلية.

2-1-القدرة الشرائية الخارجية (External Purchasing Power): يُطلق مفهوم القدرة الشرائية الخارجية على مقدار السلع والخدمات التي يُمكن شراؤها بالعملة المحلية من الدول الأخرى، كما يمكن إحتساب القوة الشرائية الخارجية من خلال شراء عملات خارجية بالعملة المحلية، إضافةً إلى اختبار القوة الشرائية للعملة المحلية في الخارج.³

الفرع الثاني: دور الدولة في الحفاظ على المستوى العام للأسعار

1-على صعيد السياسة المالية:

باعتبار التضخم هو بمثابة إتجاه مستمر في ارتفاع مستوى الأسعار فإنه يحدد القدرة الشرائية للمواطن، لذا فالدولة تعمل على التأثير على الأسعار عن طريق الإنفاق العام بغية تحقيق جملة من الأهداف حيث يتم التأثير عن طريق إما دعم لبعض السلع الواسعة الإستهلاك أو عن طريق توجيه الإنفاق العام إلى زيادة الإستثمار وإستبعاد(تخفيض) النفقات غير المنتجة.

فإذا تم توجيه الإنفاق إلى دعم السلعي فإن ثمن تلك السلع يعرف إنتعاشا ملحوظا يكون في صالح أصحاب الدخل المحدودة كإعانة للطبقات الفقيرة والشكل الموالى بين تأثير الدعم على توازن السوق.

¹ بوهنة كلثوم، بن عزة محمد، إنعكاسات التضخم على القدرة الشرائية، شبكة المواقع الولايتية للكتابست،

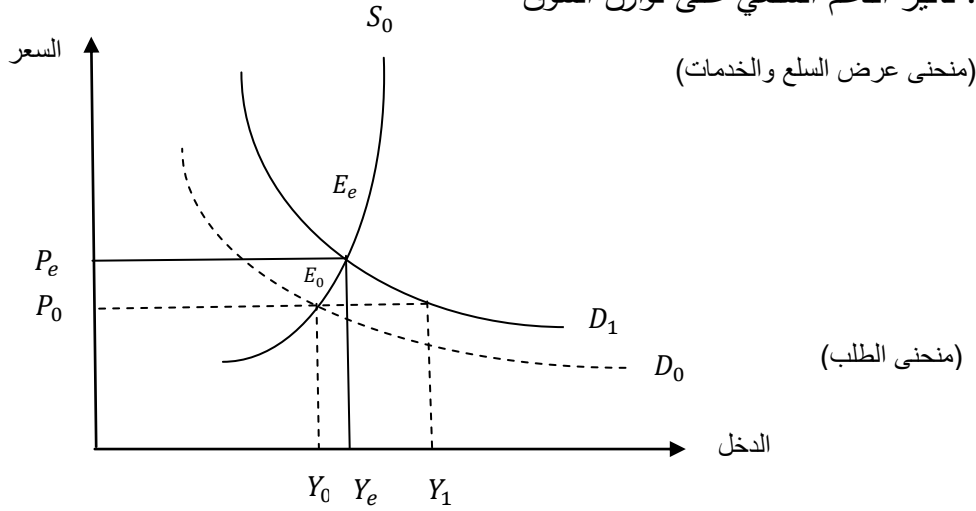
<http://download.mrkzy.com/do.php?id=1133465> أطلع عليه : 2021/04/11 على 15:12

²Hocine benissad, op, cit, p 119

³ إيمان الحياي، مفهوم القدرة الشرائية، أطلع عليه بتاريخ 2021/04/14 على 07:07 بموقع موضوع/

<https://mawdoo3.com>

الشكل رقم (3): تأثير الدعم السلعي على توازن السوق



المصدر: فرحي محمد، النمذجة القياسية وترشيد السياسات الاقتصادية مع دراسة خاصة لسياسة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1999، ص 197

من خلال الشكل البياني أعلاه وفي وضع التوازن E_0 وهي نقطة تقاطع بين منحنى الطلب D_0 ومنحنى العرض S_0 بعد قيام الدولة بالتدخل عن طريق سياستها الإنفاقية بدعم السلع واسعة الإستهلاك فإن ذلك يساهم بدرجة كبيرة في زيادة الدخل الحقيقي Y/P

وبالنظر إلى أن هذه السلع وبعد دعمها لاتمثل القيمة الحقيقية لها والمتمثلة في تكلفة صنعها+المصاريف+الربح، فإن الطلب عليها يرتفع وهذا مايساهم في إنتقال منحنى الطلب إلى اليمين ويتحدد وضع توازني جديد عند التقاطع مع منحنى العرض وبالتالي يمكن القول أن سياسة الدعم السلعي التي تطبقها الدولة على بعض السلع الواسعة الإستهلاك تساهم في رفع دخل الطبقات محدودة الدخل.

أما إذا تم توجيه الإنفاق العام إلى زيادة الإستثمار فإنه يؤدي إلى تغيرات هيكل الأسعار تختلف عما إذا تم توجيه الإنفاق لزيادة الإستهلاك، فمثل الإستثمار في الطاقة الكهربائية أو الإستثمار في القطاع الفلاحي والصناعي فذلك يساهم في تخفيض أسعار هذه المنتجات الضرورية بالنسبة للمواطنين، بالإضافة إلى إستبعاد النفقات الغير منتجة عن طريق إعادة فحص برامج الإنفاق العام بإعتبار أن ارتفاع هذا الأخير هو سبب تفشي ظاهرة التضخم¹

1- على صعيد السياسة النقدية:

السياسة النقدية المنتهجة من طرف السلطات النقدية في أي بلد تهدف إلى تغيير كمية النقود والسيولة النقدية، لتحقيق جملة من أهداف السياسة الاقتصادية، حيث تلجأ الدول الصناعية عند مشكلة تنامي معدلات التضخم إلى: -إستهداف معدل التضخم.

¹ بن ختو يوسف، العلاقة بين سعر الصرف الموازي والقدرة الشرائية حالة الجزائر (1979-2014)، مذكرة ماجستير تخصص

إقتصاد قياسي مالي وبنكي، جامعة تلمسان، الجزائر، 2016، ص 98

يقوم البنك المركزي بإستخدام السياسات النقدية المتاحة لتحقيق هذا المعدل خلال مدة زمنية محددة تكون عادة سنينين.

يستطيع البنك المركزي الوصول إلى معدل التضخم المستهدف عن طريق إستخدام آلية تحديد مدى معين لسعر الفائدة الحقيقي في الأجل القصير، عوضا عن إستخدام سياسة تحديد الكمية المعروضة من النقود.

البنك المركزي يستطيع تحقيق إستقرار في تدبب معدل التضخم.

يحقق أيضا إستقرار في تدبب معدلات الإنتاج، فإذا حدث وزاد الإنتاج فإن على البنك المركزي في هذه الحالة أن يرفع معدل الفائدة والعكس صحيح.

ويرى مؤيدو هذه السياسة بأنها قادرة على تحسين عدم الكفاءة الذي ينشأ عادة إما سبب عدم إلتزام القطاع الخاص بالسياسات المعلنة، أو بسبب ضعف التنسيق بين المسؤولين النقديين والماليين فضلا عن ذلك فإن هذه السياسة تسمح بوضع توقعات من قبل المستهلكين وقطاع الأعمال وغيرهم من الوحدات الاقتصادية حول السياسات المستقبلية، مما يقلل من حالات الشك وعدم اليقين، ويزيد من القدرة على محاسبة متحدي القرار في البنك المركزي، وفي حالة كانت النتائج أقل مما هو موضوع في الأهداف الرئيسية، وقد حققت هذه السياسة نجاحا ملحوظا في الدول الصناعية، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية حيث شهدت معدلات التضخم إستقرار خلال المدة القريبة الماضية.¹

المبحث الثاني: تحديد العلاقة النظرية بين سعر الصرف الموازي والقدرة الشرائية

ينظر البعض لمعدلات الصرف السائدة في السوق الموازي للنقد الأجنبي على أنها تعكس المعدلات الحقيقية للصرف التي يجب أن تسود، وإن عمل هذه الأسواق بلا شك سوف يحدث آثار جوهرية على الإحتياجات الدولية وتدفقات السلع والخدمات والأصول من وإلى خارج البلاد، حيث أنها تؤثر نوعا ما على القدرة الشرائية وفي هذا المبحث سنحاول دراسة علاقات سعر الصرف الموازي بكل من سعر الصرف الحقيقي ونظرية تعادل القوة الشرائية.

المطلب الأول: العلاقة بين سعر الصرف الحقيقي وسعر الصرف الموازي

رغم تعدد أشكال سعر الصرف فإن سعر الصرف الحقيقي يبقى أهمها بإعتباره مؤشرا هاما عن القيمة الحقيقية الخارجية للعملة فهو يقيس قدرتها الشرائية لسلع البلد الأجنبي²، ويرتبط سعر الصرف الحقيقي بعلاقة عكسية مع كل من القدرة على المنافسة الدولية وسعر الصرف الإسمي في حين يرتبط بعلاقة طردية مع الأسعار المحلية³

¹ محمد بن عبد الله الجراح، مصادر التضخم في المملكة العربية السعودية، دراسة قياسية بإستخدام مدخل إختبارات الحدود-بحث منشور في مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد-27 العدد الأول 2011-ص135

² عبد الحميد مرغيث، تأثير سلوك سعر الصرف الحقيقي على القدرة التنافسية للإقتصاد دراسة حالة الجزائر (1990-2005)، مذكرة ماجستير، تخصص نقود وبنوك، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2006-2007 ص 06

³ سي محمد فايزة، سعر الصرف الحقيقي-فعالية سعر الصرف الموازي- دراسة قياسية لحالة الجزائر، مذكرة ماجستير، تخصص إقتصاد قياسي بنكي ومالي، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2014-2015 ص 23-24

يمكن أن يعرف سلوك سعر الصرف الحقيقي مقارنة بقيمته التوازنية تعقيدات هامة على القدرة التنافسية بين الدول وتخصيص الموارد الوطنية بين قطاع السلع التبادلية والسلع غير التبادلية، و الانحراف بسعر الصرف الحقيقي وقيمه التوازنية يعرف بالإختلال والإختلال يمثل كنوع إنفصال سعر الصرف الحقيقي عن قيمته التوازنية وغالبا ما يأخذ هذا الإختلال شكل المغالاة أو التقييم المفرط لسعر الصرف خاصة في الدول النامية ويعود ذلك أساسا إلى إجراءات الرقابة على الصرف التي تفرضها هذه الدول، ونقول عن عملة بأنها مقدره بأكبر من قيمتها الحقيقية عندما يكون سعرها الرسمي يفوق سعرها في السوق الحر الذي يتحدد عن طريق المضاربة.¹

ولا يمكن أن نتكلم عن تجاوز العملة لقيمتها الحقيقية إلا إذا كان السعر الرسمي لا يعكس السعر التوازني وتعتبر المغالاة في تحديد سعر الصرف عن مستوى أعلى من قيمته الحقيقية من المشاكل الخطيرة التي تميز إقتصاديات الدول النامية، فهي لا تؤدي فقط لخفض مصطنع لأسعار الواردات بالنسبة للمستهلك وزيادة أسعار الصادرات بالنسبة للمنتجات بل ينتقل التأثير إلى الأداء الاقتصادي والنمو ولعل من الآثار المترتبة للتقييم المرتفع لسعر صرف العملات هو ظهور السوق الموازية (غير الرسمية) غالبا ماتكون فيها أسعار الصرف المتداولة بعيدة عن الأسعار الرسمية وسيجد من تتوفر لديه كمية من العملات الأجنبية فرصة لإعادة بيعها في السوق السوداء بدلا من بيعها إلى البنك المركزي مما يضطر المستوردين إلى دفع أسعار أعلى بالعملة المحلية للحصول على العملة الأجنبية التي لا يستطيعون الحصول عليها بسبب عدم قدرة البنك المركزي أو رغبته لتلبية طلبات الإستيراد فيؤدي السوق الموازية إلى إنخفاض فعلي في سعر الصرف المعلن على حاله.²

المطلب الثاني: نظرية تعادل القوة الشرائية

تعود هذه النظرية إلى الاقتصادي السويدي كاسل (CASSEL) الذي قدم دراسة وافية حول العلاقة بين القوة الشرائية وسعر الصرف وذلك سنة 1923، إلا أن الاهتمام بهذه العلاقة يرجع إلى أكثر من قرن ونصف من ذلك حيث قام كل من دافيد هيوم و ريكاردو بدراسة العلاقة السببية بين القوة الشرائية النسبية والقيمة الخارجية للنقود، وترى هذه النظرية أن التغير في سعر الصرف يعود إلى التغير في القوى الشرائية لكل من العملتين في داخل كل دولة.³

بالنسبة لنظرية تعادل القوة الشرائية فإن الفرق بين معدلات التضخم لبلدين إثنين هو الذي يفسر تطور سعر الصرف، إضافة إلى هذا تعتبر النظرية كشرط توازن في سوق السلع وكذا علاقة تحكيم بين السلع وهذا مستمد من قانون السعر الواحد ويتمحور موضوع نظرية تعادل القوة الشرائية حول صورتين إحداهما مطلقة والأخرى نسبية.

❖ قانون السعر الواحد:

يعني هذا القانون وجود سعر واحد لسلعة ما في عدة دول، ويقوم على إفتراض تساوي أسعار السلع المتشابهة و المباعة في مختلف الدول وهذا بعد تحويل الأسعار المحلية أي العملات المحلية المعبر عن

¹ عبد الرزاق بن الزاوي، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد 23، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، نوفمبر 2011، ص 354

² سي محمد فايزة، مرجع سبق ذكره، ص 90

³ لحو موسى بوخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، مكتبة حسن العصرية، بيروت، لبنان، 2010، ص 154

سعر سلعة ما لعملة دولية واحدة مشتركة والمتمثلة في الدولار و هذا مع غياب تكاليف النقل وعوائق المبادلات كالرسوم الجمركية.

الفرع الأول : الصيغة المطلقة

تعتبر هذه الصيغة إمتداد لقانون السعر الواحد، والتي تفترض أن السوق تامة المنافسة وغياب الحواجز الجمركية أمام حركة السلع، إضافة إلى المعلومات تامة الإنتقال وتوافر سوق دولية في ظل المنافسة الكاملة فضلا عن تجانس السلع في كل البلدان.¹

وتبين هذه الصيغة أن سعر الصرف التوازني لعمليتين مختلفتين يساوي العلاقة بين مستويات الأسعار أي أن القوة الشرائية لعملة ما هي مماثلة لقوتها الشرائية في بلد آخر.

$$e_t = \pi \frac{P_t}{P_T^*}$$

e_t : سعر الصرف الذي يحدد عملة أجنبية بالنسبة للعملة المحلية.

P_t : مستوى الأسعار المحلية.

P_T^* : مستوى الأسعار الأجنبية.

علما أن :

$$P_t^* = \sum \alpha_i . P_{it}^*$$

$$P_t = \sum \alpha_i . P_{it}$$

α_i : الوزن الترجيحي الخاص بالسلع المتبادلة بين البلدين.

إن وجود بعض تكاليف النقل وبعض القيود المتعلقة بالتجارة الخارجية مثل التعريفات الجمركية إلخ. وبإعتبار هذه العوامل ثابتة عبر الزمن فإنه يمكن صياغة المعادلة (1) على النحو التالي:

$$e_t = \pi \frac{P_t}{P_T^*} \dots \dots \dots (1)$$

الفرع الثاني : الصيغة النسبية

على عكس النظرية المطلقة، فإن الصيغة النسبية تبنى على أساس الفرضيات التالية:

- الأخذ بعين الإعتبار تكاليف النقل؛
- حرية إنتقال المعلومات؛
- إزالة الحواجز التجارية التي تحد من تكافؤ الأسعار معبرا عنها بالعمليتين؛

¹ سي بوول هالوود، رونالد ماك دونالد، ترجمة وتعريب محمد إبراهيم منصور، النقود والتمويل الدولي، دار المريخ، الرياض، المملكة

إهتمت الصيغة النسبية بتحديد سعر الصرف التوازني من خلال إدراج مؤشر التضخم، حيث يعمل سعر الصرف الإسمي على إلغاء فوراق التضخم في البلدين أو بمعنى آخر، يحقق توازن سعر الصرف عندما يساوي معدل التغيير في سعر الصرف مع التغيير في النسبة بين الأسعار.
لدينا المعادلة التالية:

$$\log e_t = \pi + \log P_t - \log P_T^* \dots \dots \dots (2)$$

و إذا عبرنا عن المعادلة بالتغيير نحصل على:

$$\Delta \log e_t = \Delta \log P_t - \Delta \log P_T^* \dots \dots \dots (3)$$

تبين لنا المعادلة أعلاه أن إنخفاض نسبة سعر الصرف الإسمي يساوي إلى فرق مستوى التضخم بين البلد محل الدراسة و البلد الأجنبي، وبالتالي تنطبق هذه الصيغة على مبدأ أن البلدان صاحبة تضخم عالية، مقارنة بالدول المتعاملة معها تقبل بتدهور قيمة عملتها مقابل عملات الدول مما يؤثر على مبادلاتها التجارية.¹

■ بالرغم من منطقية نظرية تعادل القوة الشرائية وقبولها من قبل العديد من الإقتصاديين على إعتبار أن تدهور القيمة الداخلية للعملة وهو السبب الرئيسي لتدهور قيمتها الخارجية، إن هذه النظرية لم تسلم من الإنتقادات التالية:

يوجد العديد من السلع والخدمات تؤثر أسعارها على القوة الشرائية في البلد المعني ولا تؤثر في سعر الصرف كون هذه السلع والخدمات لا يتم تبديلها دوليا ولا تدخل في نطاق التجارة الخارجية.

قد تؤدي الزيادة في الدخل القومي إلى زيادة في السلع المستوردة دون أن تؤثر في الأسعار المحلية، حيث أن الزيادة في السلع المستوردة تزيد من الطلب على العملات الأجنبية دون أن تحدث أثر على القوة الشرائية الداخلية.²

تعتمد النظرية على تعادل القوة الشرائية الداخلية للعملة مع القوة الشرائية الخارجية للعملة، في حين يمكن للدولة منح إعانات لإنتاج بعض المواد الغذائية وبالتالي تمكنها من تخفيض مستوى الأسعار كما يمكن للدولة أيضا أن تعمل على تقييد التبادل التجاري مع الخارج وفي هذه الحالة لا تكون حقيقية.

تفترض النظرية وجود سببية بين مستوى الأسعار وسعر الصرف، حيث أن الأسعار هي المسبب وسعر الصرف يمثل النتيجة، أي أن مستوى الأسعار هو الذي يحدد سعر الصرف في حين تظهر العلاقة العكسية أحيانا، حيث أن تدهور سعر الصرف يكون سببا في تدهور الأسعار الداخلية كما يمكن أن يتغير سعر الصرف أيضا دون أي علاقة بمستوى الأسعار، كأن تفرض الدولة تعريف جمركية من أجل رفع قيمة العملة في الخارج دون أن يصاحبه رفع الأسعار الداخلية.

إن هذه النظرية تتعلق فقط بميزان العمليات الجارية وليس ميزان المدفوعات ككل.

¹ بن قدور علي، دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر (1970-2010)، أطروحة دكتوراه تخصص تسيير،

جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2013، ص 24

² سي بوول هالوود، رونالد ماك دونالد، ترجمة وتعريب محمد إبراهيم منصور، مرجع سبق ذكره ص 216

ورغم كل هذه الإنتقادات إلا أن نظرية تعادل القوة الشرائية لاتزال مرجع للكثير من الإقتصاديين، حيث حاولت تقديم تفسير لتحركات سعر الصرف في المدى الطويل خاصة في حالة إختلاف معدلات التضخم السائدة في الدول المتخلفة بدرجة كبيرة، كما أوضحت النظرية العلاقة بين الأسعار في مختلف الدول وأسعار الصرف مابين عملاتها في ظل نظام حرية الصرف.¹

المبحث الثالث: الدراسات

بعد تطرقنا إلى الإطار النظري لدراستنا حول مختلف المفاهيم النظرية الخاصة بمتغيرات الموضوع، توجب علينا إعطاء نظرة على أهم الدراسات التحليلية والقياسية والتي تقضي العلاقة بين سعر الصرف الموازي والقدرة الشرائية، وبحدود إطلاعنا نقول بان الدراسات في موضوع سعر الصرف الموازي و القدرة الشرائية كانت ضئيلة جدا.

وقد إستعنا ببعض الدراسات في بحثنا هذا محاولين إضافة قيمة جديدة لهذه الدراسات، فقسمنا بحثنا هذا إلى مطلبين الأول يدور حول الدراسات السابقة والثاني يتضمن القيمة المضافة.

المطلب الأول: الدراسات السابقة

تتاول هذا المطلب فرعيين رئيسيين هما:

الفرع الأول: الدراسات المحلية

1-دراسة قندوز هشام (2016) حول العلاقة بين "سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الموازي في المدى الطويل حالة الجزائر (1975-2015)"²

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد العلاقة بين سعر الصرف الرسمي والموازي في الجزائر خلال الفترة(1975-2015) وذلك بإستخدام نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات المبطنة ARDL الذي يتميز بخاصية إيجاد العلاقة في المدى القصير وال المدى الطويل، كما تم إستخدام مناهج مختلفة مثل طريقة أنجل وجرانجر ولقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

وجود علاقة بين سعر الصرف الرسمي والموازي في الجزائر في المدى الطويل؛

رقابة السياسة النقدية أدت إلى زيادة مشكلة سوق الصرف الموازي، إضافة إلى تدهور أسعار البترول وعدم فعالية الجهاز الإنتاجي وقلة العملة الصعبة.

2-دراسة سي محمد فايزة حول "إختلال سعر الصرف الحقيقي ومدى فعالية سعر الصرف الموازي دراسة قياسية لحالة الجزائر (1974-2012)"¹

¹ مدحت صالح، النقود وعمليات الصرف الأجنبي، دار غريب، مصر، 1997، ص 137-138

² قندوز هشام، العلاقة بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الموازي في المدى الطويل، مذكرة نيل شهادة الماجستير تخصص

مالي وبنكي، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير،جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، سنة 2016

تهدف هذه الدراسة إلى قياس إختلال سعر الصرف الحقيقي ومدى فعالية سعر الصرف الموازي من خلال دراسة حالة الاقتصاد الجزائري للفترة (1974-2012) وهذا بإستخدام نموذج تصحيح الخطأ ذو المتجه (VECM) وقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

ـ ضرورة وجود مستوى سعر صرف حقيقي توازني بطريقة تسمح بتجنب التقلبات المفرطة ، وبالتالي فعالية سعر الصرف الحقيقي كأداة لسياسة الاقتصاد الكلي ترتبط بمستواه التوازني؛
ـ وجود علاقة بين إنحراف سعر الصرف الحقيقي عن مستواه التوازني والسوق الموازي؛
ـ أدى نظام الصرف المتبع في الجزائر و سياساته إلى خلق سوق موازية للصرف.

3-دراسة بن ختو يوسف (2016) حول العلاقة بين سعر الصرف الموازي والقدرة الشرائية حالة الجزائر (1979-2014)²

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد العلاقة بين سعر الصرف الموازي و القدرة الشرائية خلال الفترة 1979-2014 حيث تطرق الباحث إلى أهم النظريات المفسرة لسعر الصرف ومنه أهم المحددات الحقيقية التي تولي الاهتمام بالمبادلات التجارية في تحديده، والمقاربة المالية التي تولي إهتمام بتحركات رؤوس الأموال فهي تربط سعر الصرف بالتغيرات المالية كمعدل الفائدة الأجنبي والطلب والعرض على الأصول النقدية والمالية، بالإضافة للحديث عن الاقتصاد الموازي وخاصة سوق الصرف الموازي ،كما تطرق الباحث للقدرة الشرائية ومدى تأثيرها بالمتغيرات كالتضخم وسعر الصرف الحقيقي وقد إستعان الباحث بالأدوات التحليلية الإحصائية كالسلاسل الزمنية وخلصت الدراسة للنتائج التالية:

ـ أكدت نتائج الدراسة القياسية وجود علاقة بين سعر الصرف الموازي والقدرة الشرائية في الجزائر في المدى الطويل؛

ـ إن وجود سعر الصرف الموازي في الجزائر ماهو إلا نتيجة لنظام الرقابة المطبق من طرف السلطات النقدية.

الفرع الثاني: الدراسات العربية

1-دراسة عبيد الله محجوب(2017) حول "السوق الموازية للعملة الصعبة بالسودان: المحددات والأثر على الإقتصاد الكلي خلال الفترة 1979-2014"³

¹ سي محمد فايزة، سعر الصرف الحقيقي-فعالية سعر الصرف الموازي- دراسة قياسية لحالة الجزائر، مذكرة ماجستير، تخصص

إقتصاد قياسي بنكي ومالي، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2015

² بن ختو يوسف، العلاقة بين سعر الصرف الموازي والقدرة الشرائية حالة الجزائر (1979-2014)، مذكرة ماجستير تخصص

إقتصاد قياسي مالي وبنكي، جامعة تلمسان، الجزائر، سنة 2016

³ عبيد الله محجوب، السوق الموازية للعملة الصعبة بالسودان: المحددات والأثر على الإقتصاد الكلي، البحوث الاقتصادية (ERF)،

الجيزة، مصر، 2017

قام الباحث بدراسة محددات علاوة السوق الموازية، وأثرها على الأداء الاقتصادي في السودان خلال الفترة 1979-2014 ، أظهر أثر علاوة السوق الموازية للصرف على كل من الناتج الداخلي الخام والتضخم والصادرات، بإستخدام منهجية ARDL وبينت النتائج التجريبية أن علاوة سعر الصرف الموازية تتأثر تأثيراً كبيراً ببعض المتغيرات مثل سعر الصرف الحقيقي والإنتفاع التجاري وعرض النقود، بالإضافة إلى ذلك أظهرت النتائج أن علاوة السوق الموازية لها تأثير سلبي على النمو الإقتصادي أداء الصادرات ، كما أظهرت النتائج أيضاً إرتباطاً إيجابياً وهاماً بين علاوة السوق الموازية ومعدل التضخم ونتيجة لذلك خلصت الدراسة إلى ضرورة اللجوء إلى تضيق الفجوة بين سعر الصرف الموازي و الرسمي كوسيلة هامة لإحتواء الضغوط التضخمية، وتحسين القدرة التنافسية للصادرات وتحفيز النمو الاقتصادي.

2-دراسة بن عبد الله حول مصادر التضخم في المملكة العربية السعودية، دراسة قياسية بإستخدام مدخل إختبارات الحدود، 2011¹

تناولت هذه الدراسة أهم العوامل المسببة للتضخم في المملكة العربية السعودية خلال المدة الزمنية (1970-2007) بإستخدام منهج ARDL أو مايسمى بإختبار الحدود، حيث خلصت النتيجة في أهمية العوامل المرتبطة بالعالم الخارجي (إنتاج العالم الصناعي، الأسعار العالمية للصادرات و درجة الإفتتاح) في تفسير معدلات التضخم في المملكة العربية السعودية في الأجلين الطويل والقصير، وبمستوى معنوية عال(1%) مما يدل على قوة تشابك الاقتصاد المحلي مع نظيره العالمي، كما أظهرت الدراسة أن السياسة النقدية لها تأثير مهم في معدل التضخم سواء في الأجل القصير أو الطويل.

3-دراسة العبدوي (1992) حول إدارة الاقتصاد الكلي و السوق السوداء للعملات الأجنبية في السودان²

العبدوي أول من قام بدراسة سلوك علاوة السوق الموازية وتأثيرها على الأداء الاقتصادي، أظهرت نتائجها أن الزيادة في علاوة السوق الموازية تؤثر تأثيراً سلبياً على الصادرات الرسمية و الإيرادات الضريبية من التجارة الخارجية، فضلاً عن تأثير إيجابي على هروب رأس المال، و وجد أن ارتفاع العلاوة وتوسيع السوق الموازية للعملة يمكن أن يكون لهما أثار ضريبية وتجارية خطيرة عن طريق الضغط على القاعدة الضريبية للمعاملات التجارية.

الفرع الثالث: الدراسات الأجنبية

1_Abbes valad khan, An empirical analysis of the black market exchange rate in Iran

2004³

تناولت هذه الدراسة تحليل سعر الصرف الموازي في إيران من سنة 1960 إلى 2002 بإستعمال أسلوب التكامل المتزامن لسلسلة زمنية سنوية حيث خلصت إلى وجود علاقة في المدى الطويل بين سعر الصرف الموازي من جهة

¹ محمد بن عبد الله، مصادر التضخم في المملكة العربية السعودية -دراسة قياسية بإستخدام مدخل إختبارات الحدود، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية -المجلد-27 العدد الأول 2011، دمشق.

² العبدوي، إدارة الاقتصاد الكلي و السوق السوداء للعملات الأجنبية في السودان، ورقة بحثية رقم 859، البنك الدولي، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية

³ Abbas valad khan, An empirical analysis of the black market exchange rate in Iran, revue maghrébine&mangement N°01, juin 2015

ومؤشر أسعار الإستهلاك، الناتج الخام الحقيقي للولايات المتحدة الأمريكية و أسعار الواردات من جهة أخرى، إضافة إلى وجود علاقة في المدى القصير بين مؤشر أسعار الإستهلاك و معدل نمو الدخل الخام مع تخفيض سعر الصرف الإيراني.

2_Bonows chayb, matalah siham, The black market exchanges rat, trade freedom and the links with economic grazth, empirical evidence from the north african countries¹

تناول الباحثان في هذه الدراسة أثر سعر الصرف في السوق السوداء وحرية التجارة في أربع بلدان شمال إفريقيا خلال الفترة 1995-2011، وذلك خلال إستخدام تحليل البيانات ووفقا للإختبار هوسمان، وكذلك نموذج الأثار الثابتة، حيث تم عرض العلاقة التجريبية بين نظام الصرف والنمو الاقتصادي بالنسبة لبعض بلدان البحر الأبيض المتوسط، ولقد خلصت الدراسة بالنتائج التالية:

يظهر سعر الصرف أثرا إيجابيا على النمو الاقتصادي الكلي في بلدان شمال إفريقيا؛

كما أن حرية التجارة تظهر تأثيرا إيجابيا كبيرا على النمو الاقتصادي في أربعة بلدان دراسة حالة.

3_Bouteldja abdelnacer, samir malki, ben omar abdehak, The black market exchange rat and demand for money²

لقد تناولت هذه الدراسة تأثير سعر صرف السوق السوداء على الطلب على النقود، حيث أنه بسبب القيود والضوابط الحكومية على النقد الأجنبي، وتبادل معدلات (الرسمية و الأسود) أصبحت تتعايش وتعمل في وقت واحد، وقد تضاعف التناقض بين المعدلين، حيث تم في هذا البحث تقديم أدلة على أهمية سعر الصرف في السوق السوداء، وذلك بإستخدام البيانات الفصلية عن الفترة 1974-2005 ومنهج ARDL و إختباري CUSUM و CUSUMSQ، ولقد تم التوصل إلى النتائج التالية:

إدراج سعر الصرف في السوق السوداء بدل من قضية المعدل الرسمي؛

تأثير سعر الصرف على وظيفة الطلب على النقود.

المطلب الثاني: القيمة المضافة

من خلال ما سبق فإن دراستنا هذه تميزت عن الدراسات السابقة من خلال:

-الفترة الزمنية: تناولت دراستنا الفترة الممتدة من 1990 إلى 2019 خلافا للدراسات السابقة.

-موضوع الدراسة: تناولت دراستنا " العلاقة بين سعر الصرف الموازي والقدرة الشرائية " وذلك بإسقاطها على إقتصاد الجزائر، و قد إختلفت دراستنا عن الدراسة السابقة لدراسة بن ختو يوسف (2016) حول العلاقة بين سعر الصرف الموازي والقدرة الشرائية حالة الجزائر حيث أنه قام بإسقاطها على الجزائر خلال الفترة (1979-2014) .

¹ Bonows chayb, matalah siham, **The black market exchanges rat, trade freedom and the links with economic grazth, empirical evidence from the north african countries**, N°02 année 2015

² Bouteldja abdelnacer, samir malki, ben omar abdehak, **The black market exchange rat and demand for money**, international journal of arts and commerce, N°02 année 2013

و قام بإختبار معطيات سعر الصرف الموازي و معطيات مؤشر أسعار الإستهلاك لتقدير العلاقة وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة بين سعر الصرف الموازي والقدرة الشرائية في الجزائر في المدى الطويل في حين أننا من خلال دراستنا المقدمة قمنا بإختبار معطيات سعر الصرف الموازي ومعطيات القدرة الشرائية عن طريق حساب هذه الأخيرة وفق قانون مقلوب مؤشر أسعار الإستهلاك .

3-النموذج القياسي للدراسة: استخدمنا لقياس العلاقة ما بين سعر الصرف الموازي والقدرة الشرائية نموذج شعاع الإنحدار الذاتي VAR ، بينما استخدمت الدراسات السابقة أساليب أخرى ، كإستعمال منهج الإنحدار الذاتي للفجوات المبطنة ARDL وفق ما جاء بدراسة بن ختو يوسف (2016) حول العلاقة بين سعر الصرف الموازي والقدرة الشرائية حالة الجزائر (1979-2014)

4-نتائج الدراسة: توصلت دراستنا إلى أن هناك تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة وأن العلاقة عكسية بين سعر الصرف الموازي والقدرة الشرائية على المدى الطويل، وهذا ما توافق والدراسات السابقة، إلا أن اتجاه العلاقة اختلف عن الدراسة السابقة لبن ختو يوسف (2016) حول العلاقة بين سعر الصرف الموازي والقدرة الشرائية حالة الجزائر (1979-2014) حيث كانت العلاقة ذات إتجاه واحد ، في حين أن دراستنا توصلت إلى سببية ثنائية الاتجاه على المدى الطويل بين متغيرات الدراسة.

خلاصة الفصل:

تطرقنا في هذا الفصل إلى المفاهيم النظرية لكل من سعر الصرف وسعر الصرف الموازي والقدرة الشرائية فقمنا بعرض محددات سعر الصرف الموازي وكذا نموذج أجينور للسوق الموازية حيث أن ظهور سوق الصرف الموازية يعد إحدى نتائج نظام الرقابة على الصرف، فكلما كان عرض العملات الصعبة غير كاف كلما إزدادت سعة السوق الموازي أكثر، والفرق بين سعر الصرف الرسمي والموازي يزداد مما يحرض بيع العملات الصعبة في السوق السوداء، كما تطرقنا أيضا إلى القدرة الشرائية وعرضنا أنواعها وكذلك ألقينا الضوء على دور الدولة في الحفاظ على المستوى العام للأسعار من خلال السياسة النقدية والسياسة المالية، وقد حاولنا بعد ذلك تحديد العلاقة النظرية التي تربط بين سعر الصرف الموازي والقدرة الشرائية، إذ أن سعر الصرف الموازي يمثل السعر الحقيقي الذي يتم تداوله في حال غياب الرقابة على الصرف، وبالتالي فإن للسوق الموازية للصرف آثار سلبية على الاقتصاد كزيادة التضخم، تهريب رؤوس الأموال الأجنبية نحو الخارج و إنخفاض نسبة الإيداع و كذا التأثير على القدرة الشرائية، وقد إستعنا في ذلك ببعض الدراسات السابقة المحلية، العربية وحتى الأجنبية محاولين إضافة قيمة جديدة من خلال بحثنا، ومن هنا ننتقل إلى الدراسة التحليلية و القياسية للعلاقة بين سعر الصرف الموازي والقدرة الشرائية معبرا عنها بمؤشر أسعار الإستهلاك.

الفصل الثاني: الدراسة التحليلية و القياسية للعلاقة بين سعر الصرف الموازي والقدرة الشرائية في الجزائر.....	26-51
تمهيد:	26.....
المبحث الأول: الدراسة التحليلية للعلاقة بين سعر الصرف الموازي والقدرة الشرائية في الجزائر. 27	
المطلب الأول: دراسة تحليلية لتطور معدلات سعر الصرف الموازي في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)	27
المطلب الأول: الإطار النظري والقياسي للدراسة	38.....
الفرع الأول: إستقرارية السلاسل الزمنية.....	39.....
الفرع الثاني: إختبار التكامل المشترك.....	39.....
الفرع الثالث: السببية.....	40.....
الفرع الرابع: إختبار نموذج تصحيح الخطأ.....	40.....
الفرع الخامس: نموذج الإنحدار الذاتي.....	41.....
المطلب الثاني: التعريفات الإجرائية لمتغيرات الدراسة.....	41.....
الفرع الأول: متغيرات الدراسة و حدود الدراسة.....	41.....
الفرع الثاني: منهجية الدراسة وإجراءاتها.....	42.....
الفرع الثالث: صياغة نموذج الدراسة.....	42.....
الفرع الرابع: نتائج تقدير النموذج.....	43.....
خلاصة الفصل:	51.....
خاتمة عامة:	52-53.....

تمهيد:

تعد الجزائر من بين الدول النامية الكثيرة التي تعاني من إنتشار كبير للسوق الموازية للصراف، وسنحاول في هذا الفصل تبيان مختلف المراحل التي مر بها سعر صرف الدينار الجزائري و الوقوف على الأسباب التي أدت إلى تطور سعر الصرف الموازي في الجزائر، وفي الأخير دراسة العلاقة بين سعر الصرف الموازي والقدرة الشرائية ومدى تأثير هذه الأخيرة بسعر الصرف الموازي وذلك بإستخدام نموذج شعاع الإنحدار الذاتي VAR ، فقسمنا هذا الفصل إلى مبحثين: الأول يتناول دراسة تحليلية والثاني يتناول دراسة قياسية للعلاقة بين سعر الصرف الموازي والقدرة الشرائية في الجزائر للفترة (1990-2019)

المبحث الأول: الدراسة التحليلية للعلاقة بين سعر الصرف الموازي والقدرة الشرائية في الجزائر

تتميز الجزائر على غرار العديد من الدول النامية بسوقيين للنقد الأجنبي، أحدهما رسمي يخضع لرقابة البنك المركزي والآخر غير رسمي يعرف بالسوق الموازي للصراف، وقد أخذت هذه السوق الأخيرة في التوسع والإنتشار ولاقت إقبال كبير على حساب السوق الرسمية ولذلك في هذا المبحث سنتطرق لنشأة وأسباب ظهور سوق الصرف الموازي في الجزائر و تطورها ومدى تأثيرها على القدرة الشرائية للمواطن الجزائري.

المطلب الأول: دراسة تحليلية لتطور معدلات سعر الصرف الموازي في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)

لقد تم تطبيق الرقابة على الصرف في الجزائر بدأ من سنة 1963 وكان الهدف منها هو الحفاظ على إستقرار صرف الدينار من جهة، ومن جهة أخرى حماية المنتج الوطني ومنع هروب رؤوس الأموال، ولكن نتج عن تلك الرقابة الصارمة و تدخل الدولة في سوق صرف العملات ظهور سوق الصرف الموازية التي تخضع لقوى العرض والطلب، وأخذت هذه السوق في التوسع بشكل كبير مما أحدث فجوة بين كل من سعر الصرف الرسمي والموازي في الجزائر.

الفرع الأول: نشأة سوق الصرف الموازي في الجزائر

شاع إنتشار سوق الصرف الموازية في الجزائر خاصة مع بداية تدهور قيمة الدينار الجزائري مع بداية ثمانينات القرن العشرين، وكانت مرتبطة أساسا بالفرنك الفرنسي بحيث بدأ سعر الصرف في السوق الموازي يرتفع تدريجيا بحكم تزايد الطلب، وأصبح العمال المهاجرين في فرنسا خاصة يفضلون تحويل أموالهم إلى الوطن عن طريق السوق الموازية بدل تحويلها عن طريق الحوالات أو البنوك.¹

وإن حجم السوق الموازي للصراف يعتمد على نوع العمليات التي يتضمنها البرنامج الحكومي لمراقبة الصرف، فإذا كانت الدولة تراقب كل العمليات التجارية فإن سوق الصرف الموازي يتطور وينمو أما إذا تم تلبية بعض هذه العمليات من قبل البنك المركزي والبنوك التجارية فيقل حجم السوق الموازي.²

كما تتجه الدولة لنظام الرقابة على الصرف غالبا لمواجهة العجز في ميزان المدفوعات أو الأحوال التي تخشى فيها هروب رؤوس الأموال للخارج، فالدولة تستطيع التحكم في الواردات بإستخدام الرقابة حيث لا يستطيع أي مستورد أن يحصل على العملة الأجنبية الضرورية لدفع ثمن ما يستورده إلا عن طريق تصريح بإسترداد يسلم من طرف الإدارة المسؤولة عن الرقابة على الصرف.³

¹ بن ختو يوسف، مرجع سبق ذكره، ص 60

² Ben youcef fatima, **la politique de change en algerie**, mémoire de magistere, université d'alger, Algerie, 2005-2006 p116

³ محمد راتول، الدينار الجزائري بين نظرية أسلوب المرونات و إعادة التقويم، مجلة إقتصاديات إفريقيا، عدد 04، جامعة شلف، الجزائر، ص 246

والدولة لا تقدم إيدنا بالإستيراد إلا بمقتضى أنظمة تضعها لمنع إستيراد السلع أو تخفيض إستيرادها، أو منع الإستيراد من دول وتشجيع الإستيراد من دول أخرى، كما أن تفرض على المصدريين أن يقوموا بتقديم العملة الأجنبية التي حصلو عليها إلى البنك المركزي لتحويلها إلى عملة وطنية وفقا لسعر صرف محدد من قبل الإدارة المسؤولة عن الصرف.

كما يمكن القول بأن السوق الموازية للصرف بالجزائر نمت على أعقاب إحتكار الدولة للتجارة الخارجية مند 1970نتيجة الخلل الكبير بين العرض الإجمالي والطلب الإجمالي، أما اليوم فقد أصبح القطاع الموازي للصرف يقوم على رهانات غير التي كان يلعبها قبل سنوات وهو اليوم بمثابة الخطر الأول على الاقتصاد الجزائري، وبالتالي أصبحت هذه الأسواق اليوم مقبولة على نطاق واسع ومقبولة من قبل جميع المراقبين للإقتصاد الجزائري الذين أجمعوا على أن حكام هذا البلد سمحوا لهذه الوضعية في أعقاب تحرير التجارة الخارجية.¹

الفرع الثاني: أسباب ظهور سوق الصرف الموازي في الجزائر

هناك عدة عوامل ساهمت في تنامي سوق الصرف الموازي وفرض مكانتها الى جانب السوق النظامية في الجزائر نلخصها فيما يلي:

_ الرقابة الصارمة التي كانت مفروضة على الاقتصاد الوطني و إحتكار التجارة الخارجية بفرض قيود على المبادلات مع الخارج في سنوات السبعينات والثمانينات²؛

_ المركزية في الحصول على العملة الصعبة، إذ لا توجد سوق حرة رسمية يمكن تحويل فيها العملة بدون قيود وإنما يقتصر الأمر على البنوك ولمبالغ محددة ؛

_ فقدان الكثير من السلع الكمالية و الضرورية أحيانا في السوق الجزائرية بفعل السياسة الاقتصادية المنتهجة؛

_ تدهور أسعار البترول سنة 1986 وبذلك نقصت المداخيل من العملة الصعبة ب 56 % لدى الدولة ولهذا توجه الأفراد و المؤسسات للسوق السوداء لتلبية حاجياتهم من العملة الصعبة للقيام بالعمليات التجارية لتعزيز أرصدهم نظرا لفقدان الثقة في العملة الوطنية³؛

_ تضاعف الطلب على الصرف الأجنبي بفعل تزايد الطلب على إستيراد المركبات بمختلف أنواعها وكثرة تراخيص الإستيراد الممنوحة لدوي الحقوق والمجاهدين وغير المرفقة بتراخيص الصرف، بحكم تواجد أعداد هائلة من المهاجرين الجزائريين في الخارج يحولون أموالهم عن طريق هذه السوق بدلا من القنوات الرسمية¹؛

¹ ازريل الكاهنة ، دور السوق الموازية في مجال التشغيل، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، المجلد 13، العدد 01، جامعة تيزي وزو، الجزائر، ص 91

² بورعدة حورية، الاقتصاد غير الرسمي "دراسة سوق الصرف الموازي"، مذكرة ماجستير تخصص إقتصاد دولي ، جامعة وهران، الجزائر، 2013-2014 ، ص 145

³ قندوز هشام، مرجع سبق ذكره، ص 106

تحديد الحد الأقصى للمبلغ القابل للتحويل من العملة الصعبة، فالسلطة الجزائرية تحدد المبلغ الأقصى القابل للتحويل من الدينار الجزائري إلى العملة الصعبة بـ 15000 دج لمن يريد السياحة في الخارج مرة في العام؛
مشكل يتعلق بالمستوردين إذ يتلقون صعوبة كبيرة في تحويل الدينار إلى العملة الصعبة من أجل تمويل عملياتهم التجارية، فقيمة المبلغ المسموح به من قبل البنوك يقدر بـ 7500 أورو أي تقريبا 75 مليون سنتيم جزائري وهذا مبلغ ضئيل مما يدفع بهذا الأخير اللجوء إلى السوق الموازية من أجل الحصول على المبلغ الذي يريده دون قيود أو شروط²؛

ولابد من ذكر سبب مهم وهو التضخم الذي يؤدي إلى خفض قيمة العملة المحلية وبالتالي توجه الأفراد إلى تحويل نقودهم للعملة الصعبة ذلك كمخزن للقيمة وحماية نقودهم من نقصان قيمتها³؛

الفرع الثالث: تطور و تجادب سعر الصرف الرسمي والموازي في الجزائر بالنسبة للدولار الأمريكي

إن حجم السوق الموازي للصرف يعتمد على نوع العمليات التي يتضمنها البرنامج الحكومي لمراقبة الصرف، فإذا كانت الدولة تراقب كل العمليات التجارية فيتطور وينمو سعر الصرف الموازي، أما إذا ما تم تلبية بعض من هذه العمليات من قبل البنك المركزي والبنوك التجارية فيقل حجم السوق الموازي، و يتضح ذلك جليا من خلال المراحل التي مر بها الدينار الجزائري، وبالفعل بعد الرقابة الصارمة للصرف في 1974 تقام سعر الصرف الموازي. وقد تميز سعر الصرف الرسمي خلال فترة السبعينات إلى أوائل الثمانينات بالإستقرار والثبات (تسعير إداري) كونه كان يسيير إداريا بهدف تحقيق المخططات التنموية من طرف السلطات المركزية إلا أن هذا التثبيت الإداري لإنفصال سعر صرف الدينار عن الواقع الاقتصادي، كما نتج عنه سلوك غير عقلاني في إستخدام العملة الصعبة⁴.

وتم الإعتماد على سعر صرف الدينار مقابل الدولار لأن أغلب مداخل الاقتصاد الوطني هي بالدولار (مبيعات البترول والغاز بالدولار) ولقد عرف سعر صرف الدينار في كل من السوق الرسمية والموازية مقابل الدولار تطورا تدريجيا منذ الإستقلال إلى يومنا هذا، إلا أن ما يلاحظ وجود تطور كبير في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات لأسباب عديدة أهمها الأزمة المالية العالمية التي عرفتها الجزائر نتيجة تدني أسعار البترول وشروط صندوق النقد الدولي لتمويل الاقتصاد الوطني والتي من بينها تخفيض قيمة العملة والشكل الموالى يوضح لنا تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي في كل من السوق الرسمية والموازية في الجزائر:

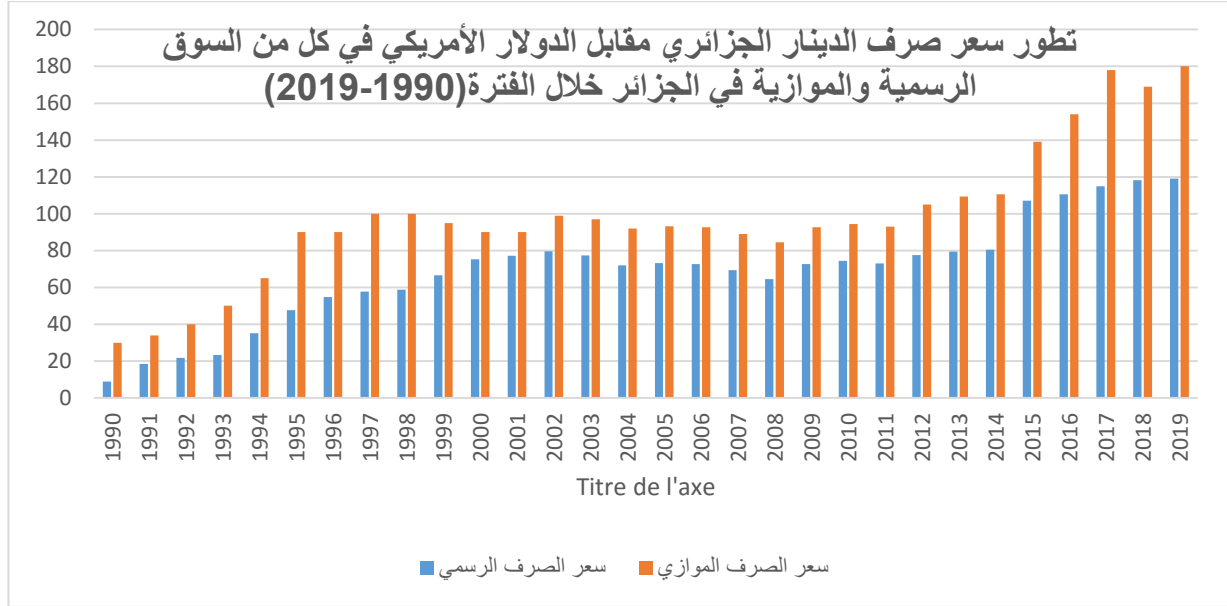
¹ مريم بلهاشم، نورية غازي، أثر علاوة الصرف الموازي على بعض المتغيرات الاقتصادية الكمية (التضخم، النمو الاقتصادي، الصادرات)، مجلة الباحث الاقتصادي CHEEC، المجلد 06، العدد 10، ديسمبر 2018، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، الجزائر، ص 15

² بن قدور علي، مرجع سبق ذكره، ص 127

³ عزوز علي، بوزيان عبد الباسط، الإقتصاد الموازي والسياسات المضادة له في الجزائر، ملتقى وطني حول الإقتصاد غير الرسمي في الجزائر، المركز الجامعي سعيدي، الجزائر، 20/21 نوفمبر 2007

⁴ بن قدور علي، مرجع نفسه، ص 145

الشكل رقم (04) : تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي في كل من السوق الرسمية والموازية في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الملحق رقم (01)

من خلال الشكل أعلاه يتبين أن الفترة (1990-2019) إتسمت بتطور مستمر للسوق الموازي للصرف الأجنبي و إشتداد الفارق بين كل من سعر الصرف الرسمي والموازي ويعود ذلك للطلب المتزايد على الصرف مقابل العرض المحدود و يرجع هذا الفارق إلى ما قبل 1987 نتيجة الأزمة الاقتصادية الجزائرية لسنة 1986 والتي أدت إلى إنخفاض المداخل بنسبة 56% في نفس السنة، وسنة 1994 عرفت علاوة الصرف إنخفاضا تدريجيا نتيجة سلسلة التخفيضات التي قامت بها الحكومة في إطار إتفاقها مع صندوق النقد الدولي، ومع ظهور العملة الموحدة الأورو إتسع الفارق أكثر فأكثر بين السعر الرسمي والموازي للدينار مقابل الأورو وذلك مقارنة مع الدينار مقابل الدولار، كما يعود إنخفاض سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار في كل من السوق الرسمي والموازي لأزمة الرهن العقاري التي عصفت بالإقتصاد الأمريكي سنة 2008 ما أثر على قيمة الدولار عالميا وشهدت الجزائر سنة 2015 أزمة مالية خانقة نتيجة إنخفاض مداخل البترول بعد تهاوي أسعار هذا الأخير، حيث قدر الدولار في السوق الرسمي 107,13 دج وفي السوق الموازي 139 دج حيث شرعت الحكومة الجزائرية في عدة إجراءات من بينها خفض قيمة الدينار مما أدى إلى إتساع الفارق أكثر فأكثر بين سعر الصرف الرسمي والموازي للدينار حيث بلغت قيمة الدولار سنة 2019 في السوق الرسمي 119,15 دج في حين السوق الموازي 180 دج أي بعلاوة صرف تقدر ب 60,85 دج.

الفرع الرابع: تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الأورو في كل من السوق الرسمية والموازية في الجزائر

ظلت الجزائر بعد الإستقلال تتعامل بالفرنك الفرنسي والذي كان محددًا بـ 1 فرنك فرنسي = 180 ملغ من الذهب¹، و وبعد إنهيار نظام بروتن وودز ثبتت الجزائر عملتها على أساس 14 سلة عملة دولية على أسعار

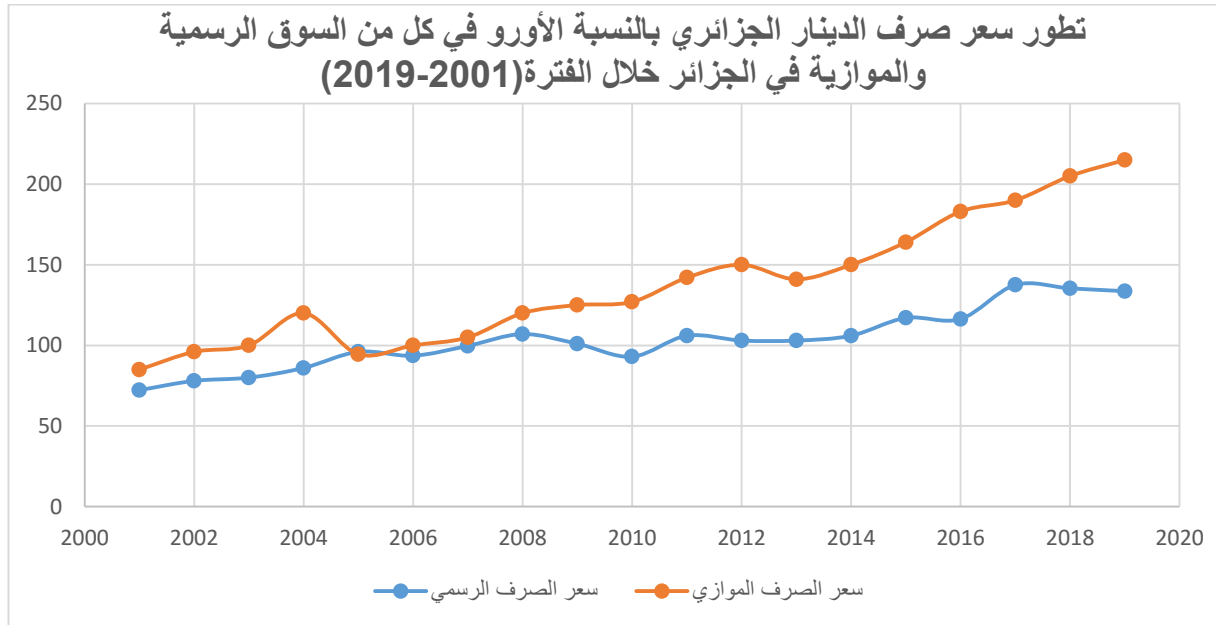
¹ بورعدة حورية، مرجع سبق ذكره، ص151.

معاملات ترجيح مرتبطة بالوردات، ومن ثم تحديد قيمة الدينار الجزائري إداريا وشهد التحديد الإداري لقيمة الدينار الجزائري مرحلتين ، مرحلة الإنزلاق التدريجي من سنة 1987 إلى 1991 ثم مرحلة التخفيض الصريح للدينار الجزائري سنة 1994.¹

وقد بدأ سعر الصرف الموازي في الظهور في أواخر السبعينات وأخذ في التوسع مع سعر الصرف الرسمي في بداية الثمانينات وهذا راجع لكون سعر الصرف كان يحدد إداريا من جهة ومن جهة أخرى أن الجزائر في هذه الفترة بالضبط مع صدور قانون 78-02 أعلن عن إحتكار الدولة الكلي للتجارة الخارجية هذه الإجراءات جعلت من السوق الموازية للصرف سوقا نشطا في ظل إفتقاد السوق المحلية لكثير من السلع خاصة الكمالية منها ما أدى بالمستهلك الجزائري باللجوء إليها لتلبية حاجياته من العملة الصعبة لغرض التجارة أو غرض العمليات الجارية الأخرى.²

والشكل الموالي يوضح تطور سعر صرف الدينار الجزائري بالنسبة الأورو في كل من السوق الرسمية والموازية في الجزائر خلال الفترة(2001-2019):

الشكل رقم(05) : تطور سعر صرف الدينار الجزائري بالنسبة الأورو في كل من السوق الرسمية والموازية في الجزائر خلال الفترة(2001-2019)



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (02)

¹سي محمد كمال، عدم مساعرة سعر الصرف في الجزائر، مجلة رؤى إقتصادية، جامعة الشهيد حمد لخضر - الوادي، الجزائر، العدد 10، جوان 2006، ص 34.

² Keniche R, les politique de change en algerie de 1992-1995, revue Algerienne d'économie et de gestion, université d'Oran N°01 Mai 1997

نلاحظ من الجدول أن سعر الصرف عرف إستقراراً إبتدأ من سنة 2005، إذ بلغت قيمة العملة الصعبة في السوق الموازي 94,5 دج مقابل 96 دج في السوق الرسمي، ويمكن إرجاع ذلك إلى القانون الذي أصدر من قبل السلطات الجزائرية، والذي مفاده منع إستيراد السيارات من الخارج التي يتجاوز عمرها 03 سنوات، بالإضافة إلى القرار الذي تضمنه قانون المالية لسنة 2004 والمتضمن رفع رأسمال شركات الإستيراد إلى 20 مليون دج، مما يعني نقص الطلب على هذه العملة في السوق الموازي¹.

أما في السنوات 2007-2019 نلاحظ أن سعر الصرف الرسمي إرتفع من جديد نتيجة للتطورات التي طرأت على المستوى الدولي أهمها ارتفاع قيمة الأورو مقارنة بالدولار كما يرجع هذا الإرتفاع أيضاً إلى الزيادة في الأجور لفئات كثيرة من عمال القطاع العام وكذا مؤخرات الزيادة في الأجور ما فتح لهم المجال للإنفاق أكثر، وقد بلغ الفرق بين السعريين الرسمي والموازي 53 دج سنة 2017 نتيجة الظروف التي عصفت بالإقتصاد الجزائري ما أدى إلى عجز بالميزانية ووقوف السلطات النقدية عاجزة ولجؤها إلى التمويل غير التقليدي مما أدى إلى تدهور قيمة الدينار الجزائري ولجوء المواطن الجزائري للسوق الموازي للعملة الصعبة لفقدان الثقة في الدينار الجزائري ما زاد الفجوة بين سعر الصرف الرسمي والموازي حيث قدرت هذه الفجوة سنة 2019 بـ 81 دج.

بشكل عام فقد كان للرقابة الصارمة على الصرف تداعيات سلبية على الإقتصاد الوطني، حيث نجم عنها إتساع التعامل في الأسواق الموازية، وإبتعاد السعر الموازي عن السعر الرسمي وتزايد الفجوة بينهما بشكل حاد، و أصبحت هذه الأسواق الموازية بمثابة هيئات تحظى بإستقبال جماهيري كبير، ومؤشر ذو دلالة هامة عن مدى نقشي التضخم في البلد وعن التقييم المفرط للدينار.²

المطلب الثاني: دراسة تحليلية لتطور القدرة الشرائية في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)

القدرة الشرائية هي مصطلح يعبر عن حجم الإقتصاد الوطني فعندما تكون القدرة الشرائية للعملة الوطنية مرتفعة ذلك يعني أن المستهلكين يعيشون بحبوة إقتصادية، وعندما تتخفف القدرة الشرائية هذا يدل على وجود أزمة إقتصادية في بلد ما بالإستناد إلى تطور مستوى معيشة سكان هذا البلد والذي يشمل الأجر وقيمه الحقيقية والخدمات العامة المختلفة.

الفرع الأول: معدلات التضخم في الجزائر

يعرف التضخم بأنه الإرتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار (أسعار السلع التي تشكل سلة مؤثرة على القدرة الشرائية للمواطن) ويعد التضخم من المشكلات الأساسية التي عرقلت مسيرة التقدم والتنمية في معظم الدول وخاصة النامية منها.

إن الجزائر كغيرها من عديد دول العالم، مازالت تعاني ظاهرة التضخم والتي تأخذ حيزا كبيرا من تفكير رجال الإقتصاد لما لهذه الظاهرة من آثار سلبية عديدة سواء من الناحية الإقتصادية أو الاجتماعية وبالأخص على القدرة

¹ بورعدة حورية، مرجع سبق ذكره، ص 153.

² Hocine benissad, la politique de change à connu des avancées prudentes, le quotidien EL WATAN, N°16982, 11 Avril 2005, p 5.

الشرائية للمستهلك الجزائري، حيث يؤدي التضخم إلى تخفيض الدخل الحقيقية لأصحاب الدخل الثابتة كأصحاب المعاشات والموظفون مثلا، أي قدرتهم على تحويل أجورهم النقدية إلى سلع وخدمات تتناقص، وفي نفس الوقت تزداد دخول أصحاب الدخل المتغيرة كرجال الأعمال والمشتغلين بالتجارة والوسطاء. وبالتالي فالقدرة الشرائية تتأثر بصفة كبيرة بمعدلات التضخم وعليه سنحاول إبراز تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2019) في الجدول التالي:

الجدول رقم (01) : تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)

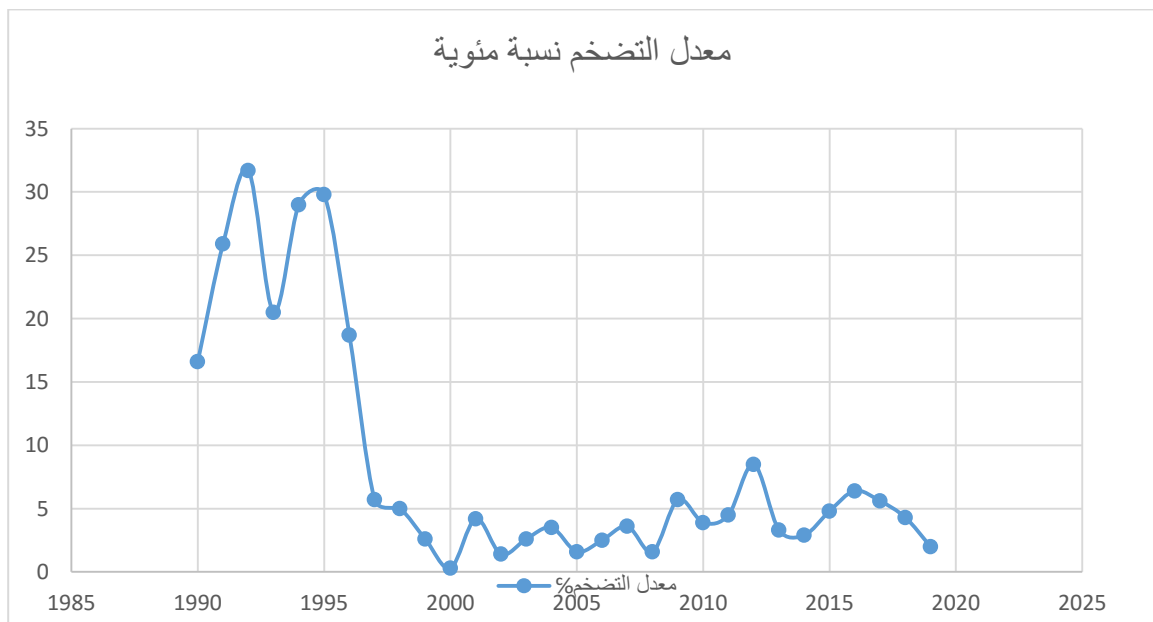
السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
معدل التضخم%	16,6	25,9	31,7	20,5	29	29,8	18,7	5,7	5	2,6
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
معدل التضخم%	0,3	4,2	1,4	2,6	3,5	1,6	2,5	3,6	1,6	5,7
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
معدل التضخم%	3,9	4,5	8,5	3,3	2,9	4,8	6,4	5,6	4,3	1,95

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على :

_ تقارير بنك الجزائر <http://www.bank-of-algeria.dz> تاريخ الإطلاع: 2021/05/01 ، 23:10

وقد ترجمت المعطيات الواردة في الجدول السابق بيانيا من خلال الشكل الآتي:

الشكل رقم (06) : تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (01)

من خلال المنحنى يتضح أن معدلات التضخم شهدت تقلبات شديدة ملحوظة خلال فترة الدراسة (1990-2019) حيث شهدت الجزائر قبل سنوات 1990 وضعية إقتصادية جد سيئة، نتيجة لأسعار البترول التي سجلت فيها عجزا كبيرا في ميزان مدفوعاتها، وكذا تدهور إحتياطات النقد الأجنبي مما أدى إلى تسجيل حالة تدبب متواصل في معدلات التضخم إبتدأ من سنة 1987 وسجلت خلال الفترة (1990-1995) أقصى معدل لها خلال طول فترة الدراسة، الذي عادت أسبابه لكون السلطات قامت بدعم النشاط الإقتصادي بإتباع سياسة مالية توسعية ما نتج عنه عجز في ميزانية الدولة ولتغطية هذا العجز قامت السلطات بالإصدار النقدي ما أدى إلى تغيير قيمة الدينار بسبب ارتفاع الكتلة النقدية وقد وصل سنة 1995 إلى 29,8% نتيجة سياسة التثبيت والتعديل الهيكلي¹، وفي نهاية التسعينات نلاحظ تراجع وإنخفاض متواصل لمعدلات التضخم حيث وصل سنة 1998 إلى 5% وسجل أدنى مستوياته سنة 2000 بمعدل 0,34 % ويرجع ذلك إلى تظافر عدة إجراءات تمت في إطار سياسة نقدية إنكماشية

تتمثل في إنتهاج الدولة لسياسات مالية ونقدية تقييمية بغية تقليص الطلب على السلع والخدمات وضبط الأسعار والموارد ثم بدأ معدل التضخم في التدبب من سنة لأخرى بين الإرتفاع والإنخفاض وعاودت وتيرة التضخم في الجزائر للإرتفاع سنة 2011 لتبلغ سنة 2012 معدل 8,5% بسبب ارتفاع أسعار المنتجات الفلاحية المستوردة وكذلك النمو السريع و إرتفاع الكتلة النقدية وسجلت معدلات التضخم سنتي 2017 و 2018 معدل 5,6% و 4,3% على التوالي نتيجة تدهور سعر صرف الدينار مع زيادة الطلب على الواردات وكذلك إعتقاد الدولة على خلق مصادر تمويلية لمجابهة العجز المالي من بينها القرض المستندي وتغطية العجز الموازي عبر تقنية التمويل غير التقليدي الذي تم سنة 2017 بموجب قانون 17-10 المتمم لأمر 03-11 المتعلق بقانون النقد و القرض³ وقد سجل معدل التضخم إنخفاضا سنة 2019 وبلغ المعدل 1,95% وهذا بسبب التخلي عن آلية التمويل التضخمي والإدارة الحذرة للسياسة النقدية التي سمحت بإحتواء الضغوط التضخمية⁴.

الفرع الثاني: مؤشر أسعار الإستهلاك في الجزائر

¹ مراد عبد القادر، دراسة أثر المتغيرات النقدية على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة 1974-

2003 ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرياح ورقلة، الجزائر، 2011 ص 66-67

² بنك الجزائر، التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2016 أخر التوجهات لسنة 2017، تدخل بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي

الوطني، الجزائر، فيفري 2018، ص19

³ حسيني حميدة، شكوري سيدي محمد، أثر السياسة النقدية على المستوى العام للأسعار في الجزائر، مجلة المالية&الأسواق،

الجلد08،العدد01 ، مارس 2021، ص 104

⁴ نادية العقون، سامية مقعاش، قياس أثر تخفيض قيمة العملة على معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)، مجلة

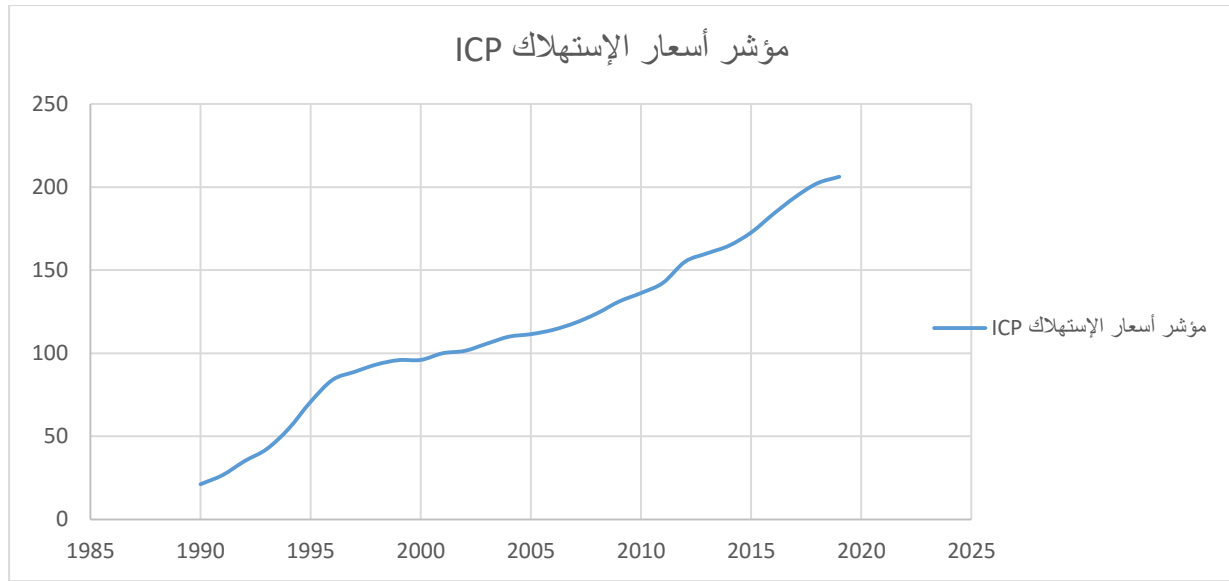
الاقتصاد الصناعي، المجلد 10، العدد 02، 2020، ص68

إن القدرة الشرائية للمواطن هي في علاقة عكسية مع المستوى العام للأسعار، فكلما ارتفعت الأسعار فإن القدرة الشرائية للمواطن تنخفض والعكس صحيح.

ويعتبر مؤشر أسعار الإستهلاك أدق مؤشر للأسعار في الجزائر ويحتسب شهريا من قبل الديوان الوطني للإحصاء وذلك بهدف قياس تطور أسعار السلع والخدمات، ويأخذ بعين الإعتبار الكميات في سنة الأساس كأساس للترجيح، فهو مؤشر إحصائي يقيس تغيرات الأسعار والخدمات المشتراة من قبل المستهلك بين فترة وأخرى لذلك فهو يؤثر على القدرة الشرائية.

الشكل رقم (07) : تطور قيم مؤشر أسعار الإستهلاك في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)

سنة الأساس 2001



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على الملحق رقم (03)

_ تقارير بنك الجزائر <http://www.bank-of-algeria.dz> تاريخ الإطلاع: 2021/05/03 ، 00:23

من خلال المنحنى أعلاه نلاحظ إتجاه نحو الإرتفاع للمستوى العام للأسعار في الجزائر خلال السنوات 1987-2019 يرجع سببه أساسا لإرتفاع أسعار المواد الغذائية، ففي الوقت الذي قدر فيه هذا المؤشر ب 15,51 % سنة 1987 إلى 206,2 % سنة 2019 أي أن هذا المؤشر تضاعف قرابة 13,29 مرة¹ و بالإعتمادا على أنظمة الأسعار التي سادت نجد:

1_ الفترة (1990-2000):

تميزت الفترة ما قبل 1990 بما يعرف بنظام الأسعار الفعلية حيث كان المستوى العام للأسعار مرتفع ويعود هذا الإرتفاع إستجابة لتغير نظام الأسعار الذي أخذ يتبلور منذ البدء بتطبيق المخطط الخماسي الأول و لقد عرفت الفترة إبتداء من سنة 1990 تحرير تدريجي للأسعار إد بعد صدور قانون تحرير الأسعار في جويلية 1989 إنعكس

¹ فائزة لعرف، قياس أثر التغير في معدل الإحتياطي القانوني الإيجابي على تطور المستوى العام للأسعار في الجزائر، مجلة أفاق

ذلك في صورة ارتفاع في المستوى العام للأسعار وانتقل هذا المؤشر من 21,16 % سنة 1990 إلى 95,97 % سنة 2000 حيث حقق نسبة زيادة قدرها 74,81 %

2_ الفترة (2001-2019): عرف المستوى العام للأسعار نسبة زيادة قدرها 106,2 % وتضاعف 2,06 مرة خلال 19 سنة الأخيرة، وعرفت الفترة ما قبل 2015 إستقرار نسبي في الأسعار ورغم طول تلك الفترة والتغيرات والأزمات التي حدثت فيها مثل الأزمة المالية 2008 إلا أن هذا لم يؤثر كثيرا في تغيرات أسعار الإستهلاك¹ إلا أنه وبعد 2015 وصولا لسنة 2019 إرتفع المستوى العام للأسعار بشكل ملحوظ ليبلغ حدود 206,02 %.

الفرع الثالث: واقع وتطور القدرة الشرائية في الجزائر

عرف الدينار الجزائري تراجعاً محسوساً في قيمته، إذ أن الجزائر تعتمد على سعران لصرف العملة، سعر يتعامل به على مستوى السوق الموازية وسعر يتعامل به على مستوى السوق الرسمية كما أن السوق الرسمية لاتعكس القيمة الحقيقية للدينار، مما يترتب عليه إنخفاض في مستوى القدرة الشرائية .

والجدول الموالي يوضح تطور القدرة الشرائية في الجزائر للفترة (1990-2019)

الجدول رقم (02) : تطور نسب القدرة الشرائية في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)

الأساس: 2001 الوحدة : %

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
القدرة الشرائية	4,72	3,75	2,85	2,36	1,83	1,41	1,19	1,12	1,07	1,04
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
القدرة الشرائية	1.04	1	0,98	0,94	0,9	0,89	0,87	0,84	0,8	0,76
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
القدرة الشرائية	0,76	0,7	0,64	0,62	0,6	0,57	0,54	0,51	0,49	0,48

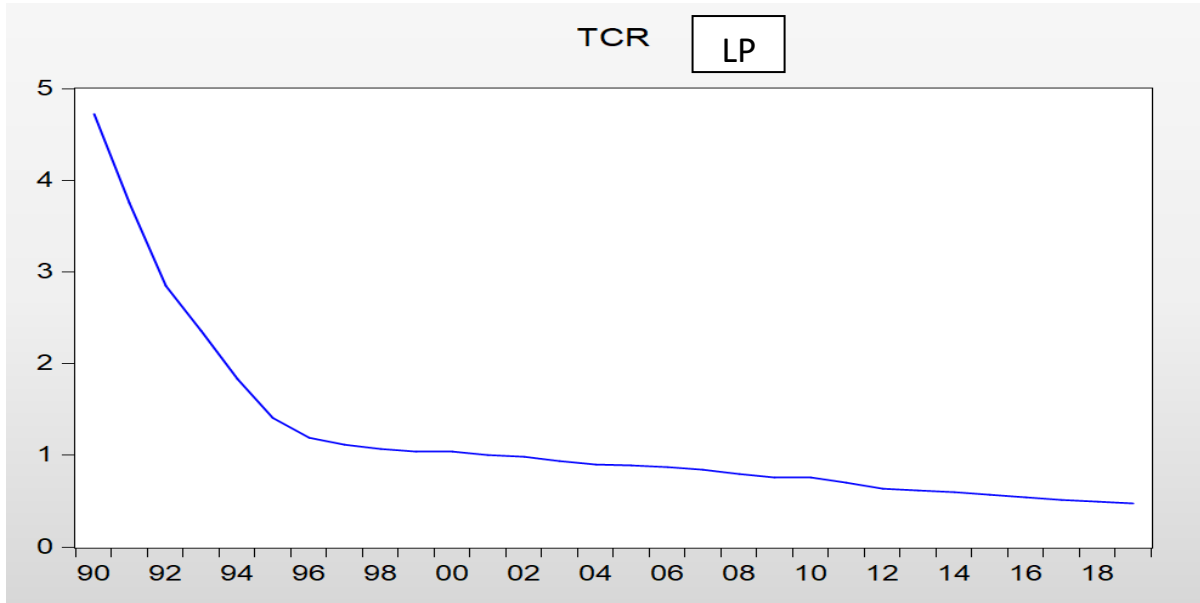
المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على :

_ تقارير بنك الجزائر <http://www.bank-of-algeria.dz> تاريخ الإطلاع: 2021/05/03 ، 00:23

وقد تمت ترجمة معطيات الجدول السابق بيانيا من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (08) : منحني تطور القدرة الشرائية في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)

¹ بن يوسف نوة، أثر التضخم على سعر صرف الدينار الجزائري، دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1970-2015)، مجلة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير العدد 16، جامعة محمد بوضياف، الجزائر، ص ص88-89



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على برنامج **EViews 10** إنطلاقاً من معطيات الجدول رقم (02)

من خلال المنحنى أعلاه يتضح أن القدرة الشرائية في الجزائر في إنخفاض مستمر حيث إنتقلت من 4,72 سنة 1990 إلى 1,04 سنة 2000 نتيجة تراجع أسعار المحروقات التي بدأت تنهار عقب الأزمة النفطية لسنة 1986 ووضعية الدينار الجزائري الذي يواجه مصيراً غامضاً بفعل تهاوي قيمته وهذا ما أدى إلى تدهور القدرة الشرائية للمواطن الجزائري خاصة ذلك المنتمي إلى الفئة البسيطة والمحرومة بدرجة كبيرة، وكذلك بفعل الإرتفاع الكبير في الأسعار بعد تحريرها، ورفع الدعم عن المواد الأساسية واسعة الإستهلاك بداية من سنة 1992، وذلك بالرغم من إنتقال الأجر الوطني المضمون من 1000 دج سنة 1990 إلى حوالي 6000 دج سنة 2000، فحسب الدراسة التي أجراها البنك الدولي حول مستوى المعيشة في الجزائر سنة 1995 تبين أن هناك إنخفاض حقيقي في القدرة الشرائية للأجور خلال الفترة (1986-1994) كما أفرزت هذه الدراسة عن ظهور فقراء، أما حسب الديوان الوطني للإحصائيات فقدت الأجور حوالي 30 % من قدرتها الشرائية خلال الفترة (1990-1996) وعرفت تدهوراً مستمراً.

ويمكن إعتبار الفترة ما بعد 2001 إلى 2015 كمرحلة إستقرار للقدرة الشرائية حيث عرفت تدبب طفيف في قيمتها¹

إبتدأ من 2016 إلى 2019 عادت القدرة الشرائية للإنخفاض بشكل ملحوظ من 0,5 سنة 2016 إلى 0,48 سنة 2019 نتيجة الإرتفاع الكبير في المستوى العام للأسعار، بالإضافة إلى تخفيض سعر صرف الدينار من أجل

¹ بن ناصر عيسى، "مشكلة الفقر في الجزائر، مجلة الاقتصاد والمناجمنت"، جامعة أبي بكر بلقايد، العدد 2، تلمسان، مارس

زيادة الصادرات وخفض الواردات والنتيجة كانت إرتفاع معدلات التضخم بدل تحسين وضعية ميزان المدفوعات¹ ويعود كذلك ارتفاع معدل التضخم إلى قرار التمويل غير التقليدي (طبع الدينار الجزائري) الذي أصدرته حكومة أحمد أويحي خريف 2017 لسد العجز وسداد الدين الداخلي ما سبب تراجع قيمة الدينار الجزائري في السوق الموازية وتدني القدرة الشرائية للمواطن الجزائري.²

من خلال كشف وتحليل تطورات القدرة الشرائية للمواطن الجزائري خلال فترة الدراسة يتضح أن اضطراب الأسعار و إرتفاعها يعود للإحتكار والمضاربة مايؤثر بشكل ملحوظ على القدرة الشرائية وخاصة تزامنا مع الأزمة الاقتصادية وتراجع أسعار النفط الذي نجم عنه ارتفاع قيمة العملات الصعبة كالأورو و الدولار مقارنة بالدينار الجزائري، ومن جهة أخرى نلاحظ أن قرار الزيادة في الأجور، عامل رئيسي في تراجع القدرة الشرائية كون سياسة الأجور في الجزائر غير مرتبطة بمعدل وفي كل مرة تكون الزيادات في الأجور تلتهب الأسعار والخدمات ما ينجر عنه ظاهرة التضخم التي باتت في إرتفاع مستمر.

المبحث الثاني: دراسة قياسية للعلاقة بين سعر الصرف الموازي والقدرة الشرائية في الجزائر في الفترة (1990-2019)

لغرض دراسة العلاقة بين سعر الصرف الموازي والقدرة الشرائية في الجزائر خلال الفترة (1990-2019) إستخدمنا أحد البرامجيات الإحصائية المتمثلة في Eviews 10، وسنتطرق الى مختلف الأساليب القياسية التي استخدمت لدراسة العلاقة بين المتغيرات محل الدراسة، كما سنقوم بصياغة النموذج القياسي المعتمد في هذه الدراسة.

المطلب الأول: الإطار النظري والقياسي للدراسة

تماشيا مع التوجهات الحديثة في تحليل السلاسل الزمنية، والتي كان لها الدور البارز في جعل العلاقات الإقتصادية قابلة للقياس والتحليل الكمي، فإننا سنقوم باستخدام نموذج متجه الإنحدار الذاتي (VAR) والذي يعد من النماذج القياسية الحديثة لدراسة ديناميكية التفاعلات بين مجموعة من المتغيرات الإقتصادية عبر الزمن، ويتطلب هذا النموذج تحديد المتغيرات التي من المتوقع أن تتفاعل مع بعضها البعض والتي يتم اختيارها بناء على العلاقات الإقتصادية المتبادلة بين المتغيرات حسب النظرية الإقتصادية، والدراسات العملية، وبما يخدم أهداف الدراسة ويتطلب أيضا تحديد عدد فترات التباطؤ الزمني للمتغيرات، الأمر الذي بدوره ينعكس إيجابا على دقة تقديرات النماذج القياسية في الدراسة إضافة إلى ذلك، فإن نموذج الـ (VAR) يمكننا من استخلاص طبيعة العلاقة بين

¹ فتيحة مزراشي، "أثر السياسة النقدية على مستوى المعيشة -حالة الجزائر-"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف 01، 2017-2018، ص 360

² www.aljazeera.net، موضوع القدرة الشرائية للجزائريين تحت رحمة الدينار المحلي، أطلع عليه بتاريخ 22 ماي 2021 على

سعر الصرف الموازي للدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي والقوة الشرائية للدينار الجزائري وذلك من خلال أداتين هما: مكونات التباين، ودوال الإستجابة لرد الفعل.

الفرع الأول: إستقرارية السلاسل الزمنية

تعرف السلسلة الزمنية بأنها مستقرة إذا كانت تتذبذب حول وسط حسابي ثابت مستقل عن الزمن، أما إذا كانت البيانات في حالة نمو أو هبوط وتعتمد على اتجاه زمني تكون السلسلة الزمنية غير مستقرة، وهذا يؤدي إلى وجود ارتباط زائف بين المتغيرات، ويعد اختبار فيليب - بيرون من الإختبارات المهمة لمعرفة استقرارية السلسلة الزمنية، والذي يعتمد على الفرق الأول في السلسلة باستخدام التصحيح اللامعلمي، و يسمح بوجود وسط ال يساوي الصفر و اتجاه خطي للزمن كالتالي:

$$\Delta Y_t = \alpha_0 + \rho Y_{t-1} + \mu t \dots \dots \dots (1)$$

$$\Delta Y_t = \alpha_1 + \alpha_2 t + \rho Y_{t-1} + \mu t \dots \dots \dots (2)$$

يقوم اختبار فيليب - بيرون على اختبار t للمعلمة ρ إذ يتم اختبار الفرضيتين التاليتين كما يلي:

- فرضية العدم وتدل على عدم استقرارية السلسلة الزمنية: $H_0: \rho=0$

- القرض البديل والذي يدل على استقرارية السلسلة الزمنية $H_1 \neq \rho$

فإذا كانت ρ سالبة ومعنوية نقبل الفرض البديل و العكس إذا كانت غير معنوية، إلا أن الإختبار الأكثر شيوعا في اختبار استقرارية السلسلة الزمنية هو اختبار ديكي - فولر البسيط الموسع، و الذي يأخذ الصيغة التالية إذا كانت المعادلة 1 تعاني من مشكلة الارتباط الخطي

$$\Delta Y_t = \beta_1 + \beta_2 t + \delta Y_{t-1} + \alpha_i \sum \Delta Y_{t-1} + \mu t \dots \dots \dots 3$$

μt :يمثل المتغير العشوائي غير المرتبط ذاتيا

وتتص فرضية العدم: 0 ، δ = بعدم استقرار السلسلة الزمنية. و الفرض البديل 0 ، δ ≠ التي تعني استقرارية السلسلة الزمنية.

الفرع الثاني: إختبار التكامل المشترك

يستخدم التكامل المشترك إذا كانت بيانات السلسلة الزمنية غير مستقرة ودرجة تكاملها واحدة لإختبار وجود التوازن طويل الأجل بين بيانات السلاسل الزمنية غير المستقرة في مستوياتها و لكنها مستقرة في الفرق الأول، و إذا أمكن توليد مزيج خطي بين المتغيرات الساكنة في فروقها عن الدرجة الصفرية، و عندها تصبح المتغيرات متكاملة أنيا من نفس الرتبة، وبذلك لا يكون هناك انحدار زائف بين المتغيرات، و يستخدم مدخل جرانجر - أنجل ذا الخطوتين لإختبار التوازن طويل الأجل

أ . الخطوة الأولى من خلالها يتم تقدير العلاقة بين Y , X وياتجاهين كالأتي:

$$y_t = \beta_0 + \beta_1 X_t + \varepsilon_1 t \dots \dots \dots 4$$

$$X_t = \alpha_0 + \alpha_1 Y_t + \varepsilon_2 t \dots \dots \dots 5$$

ب - الخطوة الثانية تطبيق اختبار فليب - بيرون أو اختبار ديكي - فولر لمعرفة استقرارية الأخطاء العشوائية، فإذا كانت البواقي غير مستقرة من الدرجة صفر (المستوى LEVEL) فهذا يعني وجود تكامل مشترك بين (Y,X) وتدل على وجود العلاقة التوازنية طويلة الأجل بين المتغيريين¹.

الفرع الثالث: السببية

يعتبر نموذج جرنجر من أكثر النماذج شيوعاً في تحديد اتجاه السببية بين المتغيرات الإقتصادية، ووفقاً له تكون (X) سبباً في حدوث التغير في (Y) إذا كانت القيم المتنبأ بها للمتغير (Y) تتحدد وفق القيم المبطن للمتغيرين (X) و (Y) التي تكون أفضل حال من الإعتماد على القيم المبطن على متغير واحد، و يستند هذا الإختبار على تقدير المعادلتين التاليتين²:

$$Y_t = \sum_{i=0}^m \alpha_i X_{t-i} + \sum_{j=0}^n \beta_j Y_{t-j} + \varepsilon_{1t} \dots\dots\dots (6)$$

$$X_t = \sum_{i=0}^m \gamma_i X_{t-i} + \sum_{j=0}^n \delta_j Y_{t-j} + \varepsilon_{2t} \dots\dots\dots (7)$$

حيث X_{t-i} ، Y_{t-j} إبطاء المتغير التابع والمتغير المستقل على الترتيب. α_i و β_j : المعاملات التي توضح الآثار لطول الفجوة الزمنية. i, j : عدد الإبطاءات.

على ضوء المعادلتين (6) و (7) هناك أربعة إحتتمالات لإتجاه السببية:

- الإتجاه المعاكس $X \leftarrow Y$

- التغذية العكسية (السببية الثنائية) $X \rightleftharpoons Y$

- انعدام السببية $X - Y$

و صياغة الفرضيات تكون بالشكل التالي :

- فرضية العدم التي تنص على انعدام العلاقة السببية:

$$H_0: \alpha_i = 0:6$$

$$H_0: \delta_j = 0:7$$

الفرض البديل الذي ينص على وجود العلاقة السببية:

$$H_0: \alpha_i \neq 0:6$$

$$H_0: \delta_j \neq 0:7$$

الفرع الرابع: إختبار نموذج تصحيح الخطأ

¹ -حسن كريم حمزة ، العولمة المالية و النمو الإقتصادي ، دار صفا للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، عمان ، الأردن ، 2011 ، ص 243-249

يشير اختبار التكامل المشترك إلى وجود علاقة مستقرة معروفة مسبقا بين المتغيرات للظاهرة المدروسة و أن التغيرات التي فيها تتعلق بالأجل الطويل، و إذا كان التكامل المشترك موجودا بين متغيرين في الأجل الطويل، يتم اللجوء إلى نموذج تصحيح الخطأ، الذي هو مشتق أساسا من التكامل المشترك في الأجل الطويل. إذا كان حد الخطأ في النموذج معنوي إحصائيا، كذلك يحدد لنا اتجاه العلاقة، و يمكن ذلك من خلال تقدير النموذجين الآتيين:

$$\Delta Y_t = \alpha_0 + \sum_{i=0}^m \alpha_i \Delta Y_{t-i} + \sum_{j=0}^n \beta_j \Delta X_{t-j} + \rho_1 \varepsilon_{t-1} + \mu_t \dots \dots \dots (8)$$

$$\Delta Y_t = \beta_0 + \sum_{i=0}^m \alpha_i \Delta Y_{t-i} + \sum_{j=0}^n \beta_j \Delta X_{t-j} + \rho_2 \varepsilon_{t-1} + \mu_t \dots \dots (9)$$

إن اختبار السببية تتطلب تحديد مدة الإبطاء المثلى، كون اختبار فترة الإبطاء غير الصحيحة تؤدي إلى تحيز في النتائج في حالة اختيار فترة إبطاء أقل من الإبطاء المثلى، أما إذا كانت فترة الإبطاء المختارة أكبر من فترة الإبطاء المثلى، فإن هذا يؤدي إلى أن تكون المعلمات المقدر غير كفؤة، لذا يتم اللجوء إلى استخدام اختبار (AIC)¹

الفرع الخامس: نموذج الإنحدار الذاتي

يستخدم هذا الأسلوب في التنبؤ في حالة النماذج الأنية التي يوجد في ظلها علاقات تبادلية بين المتغيرات وطبقا لهذه النماذج تكون الملاحظة الحالية y_t مفسرة بواسطة متوسط الترجيح للملاحظات الماضية إلى فترة التأخير من الرتبة p مع الأخذ بعين الاعتبار حد الخطأ العشوائي في الفترة الحالية، بمعنى آخر يتكون شعاع الإنحدار الذاتي من نظام لجملة معادلات بحيث كل متغيرة هي عبارة عن توليفة خطية لقيمتها الماضية بالإضافة إلى قيم عشوائية. وتكتب نماذج الإنحدار الذاتي من الرتبة P على الشكل²:

$$y_t = \delta + \phi_{t-1} + \dots + \phi_p y_{t-p} + \varepsilon_t$$

y_t : قيمة المتغير في الفترة الحالية t

ε_t : حد الخطأ العشوائي في الفترة الحالية y

$(y_{t-1}, y_{t-2}, \dots, y_{t-p})$: قيم المتغير في الفترات السابقة

δ : ثابت

المطلب الثاني: التعريفات الإجرائية لمتغيرات الدراسة

لقد اعتمدنا في هذه الدراسة على متغيرين أساسيين هما سعر الصرف الموازي للدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي و القدرة الشرائية لدراسة العلاقة بينهما في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1990 الى 2019 و هذا باستخدام برنامج Eviews10 لمعالجة بيانات المتغيرين المتحصل عليها .

الفرع الأول: متغيرات الدراسة و حدود الدراسة

¹ عبد اللطيف عبد الرزاق كنعان، أنسام خالد حسن الجبوري، دراسة مقارنة في طرائق تقدير انحدار التكامل المشترك مع تطبيق

عملي، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد الثالث والثلاثون، السنة العاشرة، 2012، ص 155

² محمد غالي راهي الحسيني، التوسع المالي واتجاهات السياسة المالية: دراسة تحليلية، دار اليازوري العلمية للنشر، الأردن، 2018 ،

1- متغيرات الدراسة:

. سعر الصرف الموازي للدينار الجزائري مقابل الدولار (LERn):

يعبر عن نسبة مبادلة الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي في سوق الصرف الموازي و يتحدد من خلال التلاقي الحر بين العرض والطلب على العملات الأجنبية القابلة للتحويل.

. القوة الشرائية الوطنية (LP):

القدرة الشرائية للمواطن هي في علاقة عكسية مع المستوى العام للأسعار، فكلما ارتفعت الأسعار فإن القدرة الشرائية للمواطن تنخفض والعكس صحيح.

2- حدود الدراسة:

اقتصرت هذه الدراسة على مؤشرين للاقتصاد الجزائري و هما: سعر الصرف الموازي للدينار الجزائري مقابل الدولار (LERn) والقوة الشرائية الوطنية (LP). كما اقتصرت الدراسة على بيانات هذه المؤشرات خلال الفترة (1990 - 2019).

الفرع الثاني: منهجية الدراسة و إجراءاتها

1- مصادر البيانات: تم جمع البيانات البحثية حول متغيري الدراسة (سعر الصرف الموازي للدينار الجزائري مقابل الدولار (LERn)، القوة الشرائية الوطنية (LP)) من الجهات المتخصصة مثل تقارير بنك الجزائر، وزارة المالية، المركز الوطني الجزائري للإحصاء ONS وقد غطت هذه البيانات الفترة (1990 - 2019).

2- معالجة البيانات: لقد تم الاعتماد على الحاسوب باستخدام البرمجية الإحصائية (EViews10) لمعالجة البيانات المنشورة من أجل تقدير نموذج الدراسة.

الفرع الثالث: صياغة نموذج الدراسة

نحن بصدد دراسة طبيعة العلاقة بين سعر الصرف الموازي للدينار الجزائري مقابل الدولار (LERn) والقوة الشرائية الوطنية (LP).

و عليه يمكن أن يكون الشكل الدالي للنموذج كما يلي:

$$ERn = f(P)$$

أما النموذج القياسي فيكون كما يلي:

$$ERn = a + p + u$$

في هذه الدراسة سيتم استخدام نموذج متجه الانحدار الذاتي الـ: VAR و الذي يكتب بالشكل الآتي:

$$ERn_t = \alpha + \sum_{j=1}^k \beta_j P_{t-j} + \mu_t$$

حيث أن: μ_t : هي مقادير الأخطاء العشوائية، و تسمى صدمات في إطار نموذج الـ: VAR.

و عند إدخال اللوغريتم النيبييري (LOG و اختصارا نرمز له بـ: L) على طرفي المعادلة أعلاه تصبح كما يلي:

$$LERN_t = \alpha + \sum_{j=1}^k \beta_j LP_{t-j} + \mu_t$$

الفرع الرابع: نتائج تقدير النموذج

1- اختبار جذر الوحدة (سكون السلسلة الزمنية): يتم استخدام اختبار جذر الوحدة للتعرف على درجة تكامل السلسلة الزمنية للمتغيرات الاقتصادية محل الدراسة لمعرفة ما إذا كانت المتغيرات مستقرة أم لا. وسوف تعتمد هذه الدراسة على اختبار فرضية العدم (ADF) ديكي فولر القائلة بوجود جذر الوحدة أي عدم استقرار السلاسل الزمنية. نتائج اختبارات جذر الوحدة للمتغيرين محل الدراسة.

و التي تشمل القوة الشرائية الوطنية (LP) و سعر الصرف الموازي للدينار الجزائري مقابل الدولار (LERN). يتضح من خلال الجدول رقم (01) أن السلسلة الزمنية لمتغير (LP) ساكنة في المستوى (قيمة t الجدولية عند معنوية 5% أقل من قيمة t المحسوبة). السلسلة الزمنية لمتغير (LERN) غير ساكنة في المستوى و عند احتساب الفرق الأول لهذه السلسلة أصبحت ساكنة (قيمة t الجدولية عند معنوية 5% أقل من قيمة t المحسوبة).

الجدول رقم (03): نتائج اختبار جذر الوحدة لديكي - فولر (ADF)

Pr	None	Pr	Trend and intercept	Pr	intercept		ADF	الخصائص
								المتغيرات
0.2206	-1.153213	0.0003	-5.737217	0.0000	-7.330755	t	I(0)	LP
0.9978	2.751180	0.3407	-2.466801	0.1092	-2.576350	t	I(0)	LERN
0.0025	-3.190780	0.0325	-3.788027	0.0089	-3.737160	t	I(1)	

المصدر: من إعداد الطالب بناء على برنامج Eviews 10

من خلال اختبار جذور الوحدة لمتغيري الدراسة، و التي أسفرت على أنها مستقرة في مستويات مختلفة، حيث كان استقرار المتغيرات: (LP) في المستوى، بينما استقرار المتغير (LERN) كان في الفرق الأول، الأمر الذي يفتح لنا المجال لاستخدام نموذج متجه الانحدار الذاتي الـ: VAR

2- تحديد فترة الإبطاء: من خلال الجدول رقم (02) يتضح أن الخمس معايير اختاروا فترتي إبطاء و هم: LR, SC, FPE, AIC, HQ، لذا سنختار فترتي إبطاء في الدراسة.

الجدول رقم (04): نتائج اختيار عدد فترات التباطؤ في نموذج الـ (VAR)

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	46.69751	NA	0.000141	-3.192679	-3.097522	-3.163589
1	125.0036	139.8323	6.98e-07	-8.500256	-8.214783	-8.412984
2	136.6919	19.20220*	4.06e-07*	-9.049420*	-8.573632*	-8.903967*

المصدر: من إعداد الطالب بناء على برنامج Eviews 10

3- اختبار التكامل المشترك

بتطبيق اختبار التكامل المشترك بين كل من: القوة الشرائية الوطنية (LP) و سعر الصرف الموازي للدينار الجزائري مقابل الدولار (LERN)، كما هو موضح في الجدول رقم (03)، حيث تشير النتائج إلى رفض فرض العدم والذي

يعني بعدم وجود أي متجه للتكامل المشترك، وقبول الفرض البديل بوجود متجه تكامل مشترك واحد، مما يعني أن المتغيرات ينبغي أن تحظى بتمثيل نموذج متجه تصحيح الخطأ لتقدير الآثار القصيرة وطويلة المدى بين كل من: القوة الشرائية الوطنية (LP) و سعر الصرف الموازي للدينار الجزائري مقابل الدولار (LERn).

الجدول رقم (05): نتائج اختبار التكامل المشترك حسب طريقة جوهانسن

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.430442	19.17104	15.49471	0.0133
At most 1 *	0.136830	3.972887	3.841466	0.0462
Trace test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level * denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level **MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values				
Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)				
Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.430442	15.19815	14.26460	0.0355
At most 1 *	0.136830	3.972887	3.841466	0.0462

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على برنامج Eviews 10

4- اختبار العلاقة السببية:

يوضح الجدول رقم (04) نتائج السببية بين المتغيرين محل الدراسة القوة الشرائية الوطنية (LP) و سعر الصرف الموازي للدينار الجزائري مقابل الدولار (LERn)

- تشير نتائج التقدير للعلاقة السببية في الأجل القصير في الجدول السابق أن F بلغت 2.229141 باحتمال قدره 0.1304، وعليه فإننا نرفض فرضية أن التغيير في سعر الصرف الموازي للدينار الجزائري مقابل الدولار (LERn) يسبب مفهوم جرانجر التغييرات الحاصلة في القوة الشرائية الوطنية (LP).

- أما بالنسبة لنتيجة اختبار فرضية وجود علاقة سببية تتجه من القوة الشرائية الوطنية (LP) إلى سعر الصرف الموازي للدينار الجزائري مقابل الدولار (LERn)، فتشير نتائج التقدير إلى أن التغيير في القوة الشرائية الوطنية (LP) يسبب مفهوم جرانجر التغييرات الحاصلة في سعر الصرف الموازي للدينار الجزائري مقابل الدولار (LERn)، حيث أن F بلغت 3.97158 باحتمال قدره 0.0330.

لذا فإننا نقبل فرضية أن التغييرات في التغيير في القوة الشرائية الوطنية (LP) سبب في التغييرات الحاصلة في سعر الصرف الموازي للدينار الجزائري مقابل الدولار (LERn)، أي أنه توجد علاقة سببية ذات اتجاه واحد، تتطلق من التغيير في القوة الشرائية الوطنية (LP) إلى سعر الصرف الموازي للدينار الجزائري مقابل الدولار (LERn).

الجدول رقم (06): نتائج اختبار جرانجر للعلاقة السببية

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
LP does not Granger Cause LERN	28	3.97158	0.0330
LERN does not Granger Cause LP		2.22914	0.1304

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على برنامج Eviews 10

5 - نتائج نموذج متجه تصحيح الخطأ:

بعد التأكد من وجود التكامل المشترك بين كل من: القوة الشرائية الوطنية (LP) و سعر الصرف الموازي للدينار الجزائري مقابل الدولار (LERN)، تأتي الخطوة التالية والمتمثلة في تصميم نموذج متجه انحدار ذاتي وكانت نتائج نموذج متجه تصحيح الخطأ كما هي مبيّنة في الجدول رقم (05) وبالنظر إلى نتائج تقدير الجدول رقم (05) نجد:

- مرونة الأجل الطويل:

إن مرونة سعر الصرف الموازي للدينار الجزائري مقابل الدولار (LERN) بالنسبة للقوة الشرائية الوطنية (LP) تقدر ب: 0.993406، لذا نستطيع كتابة العلاقة بين سعر الصرف الموازي للدينار الجزائري مقابل الدولار (LERN) القوة الشرائية الوطنية (LP) في المدى الطويل كما يلي:

$$LERN(-1) = -1.984663 - 0.067592LP(-1)$$

- معامل التصحيح في الأجل القصير:

إن سرعة تصحيح الخطأ في معادلة سعر الصرف الموازي للدينار الجزائري مقابل الدولار (LERN) سالبة و تقدر ب: -0.097855 أي تقريبا 10% من الاختلال يتم تصحيحه للوصول إلى التوازن في الأجل الطويل في سعر الصرف الموازي للدينار الجزائري مقابل الدولار (LERN)، أي أن أي اختلال يحدث في سعر الصرف الموازي للدينار الجزائري مقابل الدولار (LERN) في الجزائر يتم تصحيحه خلال سنة و نصف.

- مرونة الأجل القصير:

و تتمثل في معاملات الفروق للمتغير التابع المبطن لفترتين فترات، حيث نجد:

- بالنسبة للقوة الشرائية الوطنية (LP):

. في فترة الإبطاء الأولى: زيادة القوة الشرائية الوطنية (LP) ب: 1%، يؤدي إلى انخفاض سعر الصرف الموازي للدينار الجزائري مقابل الدولار (LERN) ب: 0,76%.

. في فترة الإبطاء الثانية: زيادة القوة الشرائية الوطنية (LP) ب: 1%، يؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف الموازي للدينار الجزائري مقابل الدولار (LERN) ب: 0,56%.

الجدول رقم (07): نتائج نموذج متجه تصحيح الخطأ

Cointegrating Eq:	CointEq1	
LERN(-1)	1.000000	
LP(-1)	-0.067592 (0.20780) [-0.32527]	
C	-1.984663	
Error Correction:	D(LERN)	D(LP)
CointEq1	-0.097855 (0.09503) [-1.02975]	0.118645 (0.03045) [3.89585]
D(LERN(-1))	0.025870 (0.26910) [0.09614]	-0.287340 (0.08624) [-3.33184]
D(LERN(-2))	0.311104 (0.29541) [1.05313]	-0.270784 (0.09467) [-2.86021]
D(LP(-1))	-0.760321 (0.62859) [-1.20956]	0.141466 (0.20145) [0.70224]
D(LP(-2))	0.560168 (0.49372) [1.13459]	-0.234422 (0.15823) [-1.48157]
C	0.009776 (0.01510) [0.64751]	-0.017245 (0.00484) [-3.56405]
R-squared	0.388655	0.840797
Adj. R-squared	0.243097	0.802891
Sum sq. resids	0.036917	0.003792
S.E. equation	0.041928	0.013437
F-statistic	2.670097	22.18135
Log likelihood	50.71997	81.44439
Akaike AIC	-3.312591	-5.588474
Schwarz SC	-3.024627	-5.300510
Mean dependent	0.024193	-0.028652
S.D. dependent	0.048193	0.030266

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على برنامج Eviews 10

من خلال نتائج الجدول أعلاه يمكن كتابة نموذج (2) VECM المقدر كما يلي:

$$LERN_t = 0.009776 + 0.025870LERN_{t-1} + 0.311104LERN_{t-2} - 0.760321LP_{t-1} + 0.560168LP_{t-2} + \mu_t$$

رابعاً- اختبار صلاحية النموذج:

يمكن اختبار صلاحية نموذج الدراسة من خلال الاختبارات الآتية:

1. اختبار LM: يستخدم هذا الاختبار من أجل التأكد فيما إذا كان هنا ارتباط ذاتي بين البواقي من عدمه، إذ وجود ارتباط ذاتي بين البواقي، دلالة على عدم صلاحية النموذج المقدر. و الجدول رقم (08) يوضح نتائج اختبار LM: **الجدول رقم (08): نتائج اختبار LM**

Null hypothesis: No serial correlation at lag h						
Lag	LRE* stat	df	Prob.	Rao F-stat	df	Prob.
1	1.509829	4	0.8249	0.374852	(4, 36.0)	0.8250
2	7.188660	4	0.1262	1.930015	(4, 36.0)	0.1265
3	5.134446	4	0.2738	1.339726	(4, 36.0)	0.2741
4	1.715365	4	0.7879	0.427074	(4, 36.0)	0.7881
5	3.827005	4	0.4299	0.980739	(4, 36.0)	0.4302
6	4.005803	4	0.4052	1.029087	(4, 36.0)	0.4056

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على برنامج Eviews 10

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن جميع الاحتمالات غير معنوية، أي أكبر من 5%، و عليه النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي.

2. اختبار White: يستخدم هذا النموذج لاختبار تجانس سلسلة البواقي من عدمه، إذ أن عدم احتواء سلسلة البواقي على تباين متجانس، دلالة على عدم صلاحية النموذج. و الجدول رقم (09) يوضح نتائج اختبار White: **الجدول رقم (09): نتائج اختبار White**

Joint test:		
Chi-sq	df	Prob.
31.24875	30	0.4033

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على برنامج Eviews 10

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن احتمالية $ch-sq$ تساوي 31.24875 أكبر من 5%، و عليه نقبل الفرض الصفري القائل بأن سلسلة البواقي لها تباين متجانس.

من خلال اختبار LM و اختبار White نستطيع أن نقول بمأن النموذج المقدر لا يعاني من مشكلة الارتباط الخطي بين البواقي، و سلسلة البواقي لها تباين متجانس، إذن فالنموذج صالح للتقدير.

3. اختبار معنوية المعالم:

الهدف من هذا الاختبار، هو التأكد فيما إذا كانت هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين سعر الصرف الموازي للدينار الجزائري مقابل الدولار (LERn) والقوة الشرائية الوطنية (LP) و إذا كانت موجودة فعلا ما هي نسبة مساهمة القوة الشرائية الوطنية (LP) في التغيرات التي تحدث في سعر الصرف الموازي للدينار الجزائري مقابل الدولار (LERn) في الجزائر على المدى الطويل؟ و الجدول الآتي يلخص نتائج معنوية المعالم:

الجدول رقم (10): يوضح نتائج اختبار معنوية المعامل في المدى الطويل

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	-0.097855	0.095027	-1.029754	0.3090
C(2)	0.025870	0.269100	0.096137	0.9239
C(3)	0.311104	0.295411	1.053125	0.2983
C(4)	-0.760321	0.628590	-1.209565	0.2332
C(5)	0.560168	0.493717	1.134593	0.2630
C(6)	0.009776	0.015098	0.647510	0.5208
C(7)	0.118645	0.030454	3.895852	0.0003
C(8)	-0.287340	0.086241	-3.331836	0.0018
C(9)	-0.270784	0.094673	-2.860212	0.0066
C(10)	0.141466	0.201449	0.702241	0.4864
C(11)	-0.234422	0.158225	-1.481570	0.1459
C(12)	-0.017245	0.004839	-3.564047	0.0009

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على برنامج Eviews 10

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن معامل تصحيح الخطأ (C8) سالب و يساوي -0.287340 و هو معنوي، ما يعني وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين كل من سعر الصرف الموازي للدينار الجزائري مقابل الدولار (LERN) والقوة الشرائية الوطنية (LP)، أي على المدى البعيد القوة الشرائية الوطنية (LP) تفسر 29% من تغيرات سعر الصرف الموازي للدينار الجزائري مقابل الدولار (LERN)، و هي نسبة تفسيرية مرتفعة و مقبولة جدا.

4 . اختبار Wald: من خلال هذا الاختبار، يتم اختبار معنوية المعامل في المدى القصير، و كذلك اختبار إمكانية انعدام أثر القوة الشرائية الوطنية (LP) على سعر الصرف الموازي للدينار الجزائري مقابل الدولار (LERN) في الجزائر في التأخيرين للمدى القصير. و الجدول رقم (09) يوضح نتائج اختبار Wald:

الجدول رقم (11) نتائج اختبار Wald:

Wald Test: System: {%system}			
Test Statistic	Value	df	Probability
Chi-square	17.48521	2	0.0002
Null Hypothesis: C(7)=C(8)=0 Null Hypothesis Summary:			
Normalized Restriction (= 0)	Value	Std. Err.	
C(7)	0.118645	0.030454	
C(8)	-0.287340	0.086241	
Restrictions are linear in coefficients.			

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على برنامج Eviews 10

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن احتمال Ch-square يساوي 17.48521 أقل من 5%، ما يعني أنه لا يمكن أن تتعدم معاملات كل من سعر الصرف الموازي للدينار الجزائري مقابل الدولار (LERN) والقوة الشرائية الوطنية

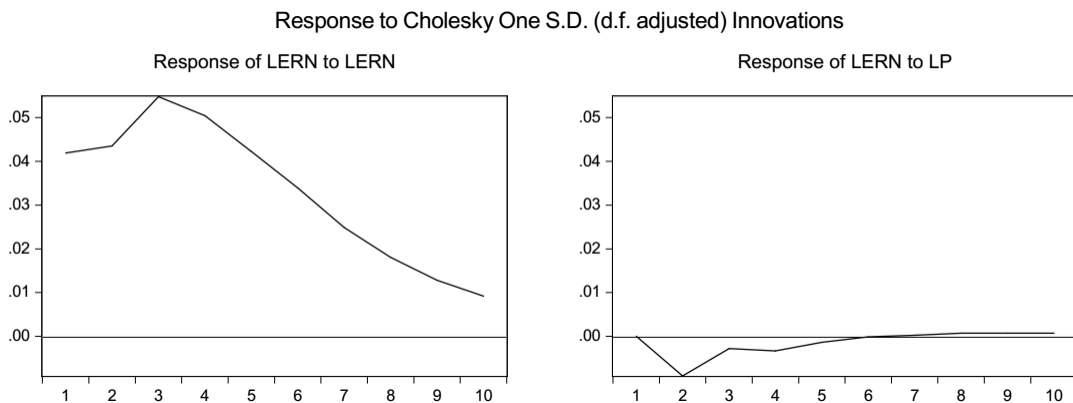
(LP)، كما أن إشارة المعلمات تارة سالبة و أخرى موجبة ما يعني أن أثر القوة الشرائية الوطنية (LP) على سعر الصرف الموازي للدينار الجزائري مقابل الدولار (LERN)، فترة يكون سالبا و أخرى يكون موجبا في المدى القصير. خامسا. دوال الاستجابة الدفعية و تحليل التباين:

تستخدم دوال الاستجابة الدفعية و تحليل مكونات التباين لمعرفة أثر صدمة في أحد المتغيرات الاقتصادية و تأثيرها على السلوك المستقبلي للمتغيرات الأخرى، فدوال الاستجابة الدفعية تظهر أثر الصدمات على مسار التوازن لفترة زمنية معينة نتيجة لصدمة مفاجئة، و يتم توظيف طريقة تشولسكي لتحليل مكونات الصدمة، لما كانت المتغيرات مستقرة و متكاملة، فإن المتغيرات تكون في حالة توازن في فترة زمنية معينة، و أن أي صدمة لأي من المتغيرات المستخدمة ستعمل على التأثير على وضعية التوازن لفترة زمنية معينة بعدها تعود المتغيرات إلى التوازن شريطة عدم حدوث أي صدمة أخرى في الوقت. أما تحليل التباين فيشير إلى الأهمية النسبية للمتغيرات العشوائية في النموذج، إذ يظهر حجم التغير في المتغير في الفترة الزمنية المستقبلية، نتيجة لصدمة في المتغير نفسه أو المتغيرات الأخرى، إذ يساعد هذا التحليل على معرفة الأهمية النسبية لأثر كل متغير مفاجئ في كل متغير من متغيرات النموذج على جميع متغيرات النموذج. (البتال و آخرون، 2014، 48).

1. دوال الاستجابة الدفعية:

يظهر الشكل رقم (09) استجابة رد الفعل سعر الصرف الموازي للدينار الجزائري مقابل الدولار (LERN) لصدمة عشوائية مقدارها واحد انحراف معياري في القوة الشرائية الوطنية (LP)، حيث أن حدوث صدمة إيجابية في القوة الشرائية الوطنية (LP)، يؤدي إلى ظهور صدمة سلبية سعر الصرف الموازي للدينار الجزائري مقابل الدولار (LERN)، و تستمر هذه الصدمة السلبية حتى السنة السابعة لتتحول إلى صدمة إيجابية و تستمر كذلك حتى السنة العاشرة، و إن دل ذلك على شيء فإنه يدل على طبيعة العلاقة بين سعر الصرف الموازي للدينار الجزائري مقابل الدولار (LERN) و القوة الشرائية الوطنية (LP)، إذ تكون في بداية الصدمة عكسية لكن سرعان ما تتحول لتصبح طردية.

الشكل رقم (09): دوال الاستجابة الدفعية للنموذج



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على برنامج Eviews 10

2. تحليل التباين:

يظهر الجدول رقم (12) دوال تحليل مكونات التباين لصدمة عشوائية مقدارها انحراف معياري واحد في سعر الصرف الموازي للدينار الجزائري مقابل الدولار (LERN)، فعند تحليل مكونات تباين سعر الصرف الموازي للدينار الجزائري مقابل الدولار (LERN)، نجد بأنه يفسر 100% من تباينه في السنة الأولى، و لا نجد أي مساهمة للقوة الشرائية الوطنية (LP)، لكن الأمر يختلف في السنوات اللاحقة، إذ نجد بأن مساهمة القوة الشرائية الوطنية (LP) في تفسير تباين سعر الصرف الموازي للدينار الجزائري مقابل الدولار (LERN) تبلغ أقصاها في السنة الثانية لتصل إلى 2.18%، لتبدأ في الانخفاض بعد ذلك بداية من السنة الثانية، و تستمر حتى السنة العاشرة. هذا التحليل يبين لنا أن سعر الصرف الموازي للدينار الجزائري مقابل الدولار (LERN) يعتبر متغير خارجي (من وجهة نظر السياسة الاقتصادية الكلية)، لذا فإن تأثير القوة الشرائية الوطنية (LP) لا ينعكس بصورة أنية على سعر الصرف الموازي للدينار الجزائري مقابل الدولار (LERN)، و إنما أثاره تظهر في السنوات اللاحقة لتفسير التقلبات فيه و بصورة ضعيفة.

الجدول رقم (12): تحليل مكونات التباين

Variance Decomposition of LERN:			
Period	S.E.	LERN	LP
1	0.041928	100.0000	0.000000
2	0.061097	97.82023	2.179766
3	0.082136	98.67840	1.321603
4	0.096434	98.92415	1.075847
5	0.105309	99.08057	0.919431
6	0.110634	99.16686	0.833135
7	0.113391	99.20646	0.793537
8	0.114824	99.22224	0.777757
9	0.115539	99.22781	0.772185
10	0.115906	99.22868	0.771319

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على برنامج Eviews 10

خلاصة الفصل:

يعتبر هذا الفصل محاولة لتجسيد أهم ما تم التطرق عليه في الفصلين النظريين على أرض الواقع، فقد حاولنا من خلال هذا الفصل دراسة العلاقة بين سعر الصرف الموازي و القدرة الشرائية في الجزائر خلال الفترة (1990-2019) حيث تناولنا في المبحث الأول تحليل العلاقة بين سعر الصرف الموازي والقدرة الشرائية في الجزائر من خلال التطرق إلى تطور و تجادب سعر الصرف الموازي في الجزائر بالنسبة للدولار الأمريكي وكذلك تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الأورو في كل من السوق الرسمية والسوق الموازية في الجزائر، معدلات التضخم في الجزائر وتطور القدرة الشرائية في الجزائر أما بالنسبة للمبحث الثاني فقد حاولنا تحديد طبيعة العلاقة بين سعر الصرف الموازي والقدرة الشرائية في الجزائر بواسطة نموذج الإنحدار الذاتي VAR باستخدام برنامج EViews 10 ، وقد توصلنا من خلال هذا الفصل إلى وجود تكامل مشترك و علاقة توازنية طويلة الأجل بين كل من سعر الصرف الموازي للدينار الجزائري مقابل الدولار (LERn) والقوة الشرائية الوطنية (LP).

خاتمة عامة:

إن محور بحثنا هذا دار حول سعر الصرف الموازي والقدرة الشرائية حاولنا معرفة طبيعة العلاقة بين سعر الصرف الموازي والقدرة الشرائية من خلال إسقاط الدراسة على الجزائر باستخدام نموذج شعاع الإنحدار الذاتي VAR.

و عليه فقد تم تقسيم الموضوع إلى فصلين، حيث عالج الفصل الأول الجانب النظري لمتغيرات الدراسة وذلك من خلال التطرق إلى أهم المفاهيم النظرية الخاصة بكل من سعر الصرف الموازي و القدرة الشرائية أما الفصل الثاني فخصص للدراسة التحليلية و القياسية للعلاقة بين سعر الصرف الموازي والقدرة الشرائية في الجزائر باستخدام برنامج EViews 10.

ومن خلال دراستنا هذه إتضح وجود علاقة عكسية بين سعر الصرف الموازي والقدرة الشرائية للمواطن الجزائري خلال الفترة (1990-2019)

• إختبار الفرضيات

لقد تم التطرق في مقدمة الدراسة إلى مجموعة من الفرضيات، فبعد اختبارها تم التوصل إلى مايلي :

الفرضية الأولى: توصلت الدراسة إلى صحة الفرضية الأولى القائلة بأن تفاقم مشكلة سوق الصرف الموازي في الجزائر ما هو إلا نتيجة من نتائج نظام الرقابة المطبق من طرف السلطات النقدية، حيث أن السوق الموازية للصرف مرتبطة أساسا بنظام الرقابة الذي تفرضه الدولة على تحويلات الصرف خوفا من هروب العملة الصعبة التي هي بحوزتها إلى الخارج بالإضافة إلى تدهور أسعار البترول وقلة وندرة العملة الصعبة.

الفرضية الثانية: أثبتت الدراسة أن القدرة الشرائية هي في علاقة عكسية مع المستوى العام للأسعار، فكلما ارتفعت الأسعار إنخفضت القدرة الشرائية للمواطن الجزائري وهو مايبث صحة الفرضية الثانية.

الفرضية الثالثة: الدراسة القياسية باستخدام نموذج شعاع الإنحدار الذاتي VAR أثبتت أنها صحيحة و بالتالي توجد علاقة في المدى الطويل بين سعر الصرف الموازي والقدرة الشرائية في الجزائر.

• نتائج الدراسة: من خلال هذه الدراسة وقفنا على مجموعة من النتائج:

إن ظهور الأسواق الموازية لها تأثير على سعر الصرف الرسمي في حد ذاته من جهة، وعلى نشاط البنوك في مجال عمليات الصرف الأجنبي من جهة أخرى، حيث أنه في ظل تضاعف هذه الأسواق فإن النشاط المصرفي سينحصر دوره في الاقتصاد.

يتحدد سعر الصرف الموازي اعتمادا على حجم العرض والطلب على العملة .

ظهور سوق الصرف الموازي ما هو إلا نتيجة من نتائج الرقابة على الصرف الذي تمارسه السلطات النقدية على تحويل العملة.

تظل السوق الموازية للصرف مصدرا لتوفير العملة الصعبة كون أن الحكومة الجزائرية عجزت عن إقامة مكاتب صرف رسمية وذلك نظرا لعدم تحرير صرف الدينار الجزائري

إن ارتفاع معدلات التضخم يؤثر بشكل سلبي على القدرة الشرائية وعلى إنخفاض قيمة الدينار في سوق الصرف.

وجود علاقة عكسية في المدى الطويل بين سعر الصرف الموازي والقدرة الشرائية.

• الإقتراحات

البحث عن مصادر أخرى لجلب العملة الصعبة من خلال الإعتماد على بدائل أخرى كالسياحة عوض الإعتماد الكبير على الجباية البترولية.

العمل على فتح مكاتب لتحويل العملات في الإطار الرسمي خاصة في الأماكن العامة من أجل تسهيل عملية التحويل للأجانب.

إنشاء بنوك تجارية في الخارج خاصة في البلدان التي يتواجد فيها بكثرة المغتربين الجزائريين، مما يسهل عملية تحويل أموالهم بطريقة رسمية للجزائر.

رفع سقف التحويلات التي توفرها الدولة للأشخاص الذين يتوجهون إلى الخارج للسياحة والعلاج والدراسة لتخفيف الطلب على السوق الموازي مما يؤدي إلى إنخفاض أسعار العملات.

• أفاق البحث

توسيع الدراسة والخوض في المواضيع المقترحة التالية:

تأثير سعر الصرف الموازي على متغيرات الإقتصاد الجزائري.

بناء نموذج لسعر الصرف الموازي في الجزائر.

الملك

الملحق رقم 01: تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي في كل من السوق الرسمية والموازية في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)

السنوات	سعر الصرف الرسمي	سعر الصرف الموازي	علاوة الصرف في السوق الموازي للصرف
1990	8,96	30	21,04
1991	18,47	34	15,53
1992	21,84	40	18,16
1993	23,35	50	26,65
1994	35,06	65	29,94
1995	47,66	90	42,34
1996	54,75	90	35,25
1997	57,71	100	42,29
1998	58,74	98	41,26
1999	66,57	95	28,43
2000	75,26	90	14,74
2001	77,22	90	12,78
2002	79,68	99	19,32
2003	77,39	97	19,61
2004	72,06	92	19,94
2005	73,28	93,2	19,92
2006	72,65	92,6	19,95
2007	69,29	89	19,71
2008	64,58	84,5	19,92
2009	72,65	92,65	20
2010	74,39	94,4	20,01
2011	72,94	93	20,06
2012	77,54	105	27,46
2013	79,37	109,3	29,93
2014	80,58	110,5	29,92
2015	107,13	150	31,87
2016	110,52	154	43,48
2017	114,93	178	63,07
2018	118,29	169	50,71
2019	119,15	180	60,85

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على :

_ تقارير بنك الجزائر <http://www.bank-of-algeria.dz> تاريخ الإطلاع: 2021/05/01 ، 23:05

الملحق رقم 02: تطور سعر صرف الدينار الجزائري بالنسبة الأورو في كل من السوق الرسمية والموازية في

الجزائر خلال الفترة (2001-2019)

2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	السنوات
134	135	137	116	117	106	103	103	106	93	101	107	99,7	93,6	96	86	80	78	72,3	سعر الصرف الرسمي
215	205	190	183	164	150	141	150	142	127	125	120	105	100	94,5	120	100	96	85	سعر الصرف الموازي

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على:

_ تقارير بنك الجزائر <http://www.bank-of-algeria.dz> تاريخ الإطلاع: 2021/05/16 ، 23:30

الملحق رقم 03: تطور قيم مؤشر أسعار الإستهلاك في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)

السنوات	مؤشر أسعار الإستهلاك ICP
1990	21,16
1991	26,64
1992	35,08
1993	42,28
1994	54,54
1995	70,79
1996	84,03
1997	88,82
1998	93,26
1999	95,86
2000	95,97
2001	100
2002	101,43
2003	105,75
2004	109,95
2005	111,47
2006	114,05
2007	118,24
2008	123,98
2009	131,1
2010	136,23
2011	142,39
2012	155,1
2013	160,11
2014	164,77
2015	172,65
2016	183,7
2017	193,97
2018	202,25
2019	206,2

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على الملحق رقم (03)

